

أن المصدرية في النظم القرآني

د. ظافر بن غرمان العمري

أستاذ مشارك بقسم البلاغة والنقد

كلية اللغة العربية في جامعة أمم القرى

الملخص:

يتناول البحث "أن" المصدرية في النظم القرآني، والأغراض البلاغية من إشار المصدر المؤول على المصدر الصريح، والفروق الدلالية بين المواضع التي وردت فيها في الآيات الكريمة، واختلاف دلالة النظم فيما يتعلق بهذه الأداة عند إضمارها وتقديرها. وينهج البحث الطريقة الجامعة بين الاستقراء، والتحليل، فيعرض آراء علماء العربية في فنونها المختلفة، في كتب العربية، نحو وبلاغة، ثم في كتب التفسير، وتتكون الدراسة من مباحث خمسة هي: "أن" المصدرية مع المضارع، و"أن" المصدرية مع الأمر، و"أن" المصدرية مع الماضي، و"أن" المصدرية الزائدة المؤكدة، وإضمار "أن" المصدرية، ثم ختم البحث بخاتمة ونتائج، وذيل بفهرس للموضوعات.

الكلمات المفتاحية: القرآن؛ البلاغة؛ النظم؛ التركيب؛ المصدر؛ المؤول؛ الصريح؛ الفعل؛ المضارع؛ الأمر؛ الماضي؛ الحذف؛ التقدير؛ الإضمار؛ التفسير؛ الفروق؛ السبك؛ الأصل؛ الثبوت؛ التجدد؛ الدلالة؛ المعنى؛ اللفظ؛ الحرف؛ الكلمة؛ الجملة؛ الاسم؛ أن.

Infinitive Anna (Anna Al Masdariyah) in Quranic Systems

Dr. Dhafer bin Gharman Al Amri

Associate Prof., Rhetoric and Criticism Department

Faculty of Arabic Language Umm Al Qura University

Abstract:

The research addresses Infinitive Anna (Anna Al masdariya) in Quranic Systems and the rhetorical purposes that prefer the implicit infinitive than the explicit one, the semantic differences between the places mentioned in Nobel Ayahs, and the difference of the semantics involved with this tool when it is implicit or explicit. The research is based on a comprehensive approach which combines between reading and analyzing. It shows the views of the Arabic scholars in its different arts: Arabic books, Syntax, rhetoric, and then Tafsir books, The study includes five areas of research: infinitive Anna with present, infinitive Anna with the imperative, infinitive Anna with the past, infinitive Anna for confirmation (zaidah), and implicit infinitive Anna. Then the research ended by a conclusion, results, and contents.

Keywords: Quran, rhetoric, system, combination, infinitive, implicit, explicit, verb, present, imperative, past, elimination, expected, implicit, tafsir, differences, formation, original, stability, renewal, semantic, meaning, an utterance, a letter, a word, a sentence, a noun, Anna.

مقدمة:

الحمد لله عظيم الجلال، ذي الكمال والجمال، جاعل القرآن منتهى الحكمة والبيان، وهو الذي خلق الإنسان علمه البيان، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، وقدوة الناس أجمعين، أما بعد:

فإن كلام الله المعجز يزيد حسنا بالتأمل، ويزداد سعة بالتدبر، ويوافي كل ناظر بعجيب المنظر، وعظيم المخبر، والباحث في البلاغة القرآنية يعنيه مزايا النظم، وبديع الترتيب والنسج، فيجد في ثنايا ذلك النظم مواضع جديدة بالتأمل، ولها خاصيات وكيفيات تدخل في معاني النظم، ومن ذلك الأدوات الواقعة في نسيج الكلام، وهي في الكتاب الكريم ذات دلالات بيانية ترجع لعملها النحوي الذي منه يكتسب النظم دلالاته، ويحكم وسيلته وآلته.

ومن ذلك أداة تقع في الكلام كثيرا، وتتقلب في النظم الحكيم، في وجوه عدة من الاستعمال لتربط المعاني، وتوجه مقتضيات المباني، ونعني بها هنا "أن" المصدرية وما يحتمل أن يكون راجعا لها من شقيقاتها أو نظيراتها، لما لها من أثر في تصريف المعنى، واختلاف وجوهه من تركيب إلى آخر.

ومما هو لافت للنظر أن هذه الأداة نالت دراسة مستفيضة في علم النحو، وناقش مدلولاتها المفسرون، وعلى الرغم مما أفيض فيها من قول إلا أن استظهار معاني التراكيب التي اشتملت على هذه الأداة ما يزال فيها مواطن بحاجة إلى تحقيق وتدقيق، خاصة أن

الخلاف الذي تركه النحاة في معانيها ودلالاتها واستعمالاتها، ثم ما نتج عن ذلك من أقوال للمفسرين، واختلاف يثري الدرس البلاغي، وإذا كان البحث البلاغي لم يتطرق إليها في كتب البلاغيين فإن حريا بها أن تنال حظها من البحث في هذا المضمار، ولذلك شحت المصادر البلاغية التي عاجلتها من الوجهة البلاغية، وإنما الرجوع في ذلك لكتب التفسير. ولذلك حسن أن يكون الموضوع الذي تجري فيه هذه الدراسة هو "أن المصدرية في النظم القرآني".

أسباب اختيار الموضوع:

اختير هذا الموضوع لما ظهر من أن هذه الأداة لها أثر في دلالة النظم، حيث يختلف استعمالها من تركيب إلى آخر، ثم إن لها وجوها عدة فهي لا تقف عند أصل دلالاته المصدرية، وذلك ما يرجح أن يجعل البحث إضافة في موضوعه.

الدراسات السابقة:

تحرى الباحث في موقع الشبكة العالمية، والمكتبات، ومواقع الجامعات، فلم يظهر للباحث موضوع يتعلق بهذا البحث.

أهداف البحث:

- 1- يهدف البحث إلى تحرير أصل هذه الأداة.
- 2- معرفة الفروق في استعمالها، ووجوها باعتبارها النحوي.
- 3- تعرف وجوه دلالاتها البلاغية وأسرار ورودها في التراكيب القرآنية.

وهذه الأداة التي بين أيدينا "أن" هي حرف مصدري، والحروف المصدرية الستة، وهي: "أن، وأن، وكي، وما، ولو، وهمزة التسوية"^(١).

وبين هذه الأدوات علاقات أولها أنها تدخل على الفعل، وتنسبك معه فتتحول الجملة التي دخلت عليها إلى مفرد، فوظيفتها في الجملة هي النيابة مع ما بعدها عن المفرد، إلا أنها حين تدل على المفرد فإنها تستخرج من الجملة التي بعدها دلالات لم تكن لتظهر وهي مصدر صريح.

والذي يعيننا هنا هو "أن" المصدرية وهي أم الأدوات في هذا الباب، وإن كانت الأدوات المصدرية ترجع في تصنيفها إلى أبواب آخر، فمنها ما هو من باب الاستفهام، ومنها ما هو من باب الشرط، ومنها ما هو من باب التعليل، غير أنها تجتمع في إفادتها للمصدرية.

والأداة "أن" أكثرهن حضوراً في الجملة العربية، وبها يفسر غيرها من الأدوات المصدرية، وتدخل في عمل أدوات النصب، وأدوات التعليل، فهي التي تعمل مقدرة ولا يعمل غيرها ذلك. ولذلك أطال اعتناء أهل العلم بها ففصلوا القول فيها، قال سيبويه في باب "أن"، وإن: "فإن المفتوحة تكون على وجوه: فأحدها أن تكون في "أن" وما تعمل فيه من الأفعال

(١) المفصل للزمخشري ٢١٧، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦٠ وما بعدها، وارتشاف الضرب ٤/١٦٤٥، لأبي حيان الأندلسي.

٤ - الكشف عما يمكن من معاني النظم القرآني حيث ترد هذه الأداة.

حدود البحث:

يعني البحث بحرف "أن" المصدرية، وما يتعلق بها من كلام النحاة، وما بني عليه من كلام للبلاغيين عن هذه الأداة في القرآن الكريم، وما يتصل به من كلام المفسرين والعلماء المعنيين بعلوم القرآن، ومن المعلوم كثرة ورود هذا الحرف في القرآن الكريم، لذلك فإن البحث سيدرس الآيات الكريمة ثم يورد ما يكون في ذكره إشارة وبيان لما لم يذكر، فإن كثيراً من المواضع يمكن أن تهدي إلى ما سواها في الكتاب الكريم، أما الإطالة فخارجة عن غرض هذه الدراسة.

منهج البحث:

البحث البلاغي يعتمد كثيراً على الاستقراء والوصف، ويقتضي بعد ذلك تحليل دلالات التراكيب، وهو ما سيعتمده هذه البحث.

تمهيد:

مباحث (أن) المصدرية في علم النحو:

يجدر بهذا البحث أن ينظر فيما قدمه علماء النحو من دراسات، تبين أصل هذه الأداة، ومواضعها في الجملة، والوجوه التي وردت عليها في التنزيل الحكيم، وفي كلام العرب، لابتناء مسائل علم المعاني النحوية على أصولها التي استقرها النحاة من كتاب الله، ومن لسان العرب.

بمنزلة مصادرها، والآخر: أن تكون فيه بمنزلة "أي"، ووجه آخر تكون فيه لغوا، ووجه آخر هي فيه مخففة من الثقيلة. فأما الوجه الذي تكون فيه لغوا فنحو قولك: "لما أن جاؤوا ذهبت، وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك"^(١).

ويتضح من كلام سيبويه أن هذه الأداة الشائبة "أن" لها وجوه أربعة، والذي يعني هذا البحث هو الوجهان الأول، والثالث لكونها فيهما مصدرية. وقال كذلك: "وأما قولهم: "كتبت إليه أن افعل"، فيكون على وجهين، على أن تكون التي تنصب الأفعال، وصلتها بحرف الأمر والنهي كما تصل "الذي" بتفعل إذا خاطبت به"^(٢). مشيراً بهذه العبارة إلى أن حقها أن تدخل على فعل معرب، هو المضارع وكأنه يلمح إلى اختصاصها به، وعليه فقوله: "وصلتها بحرف الأمر والنهي" يفيد أن دخولها على الماضي، أو الأمر هو خلاف الأصل الذي هي له، ولا بد حينئذ من غرض يباني دعا إلى هذا التغيير في أصل التركيب.

قال أبو علي معلقاً على كلام سيبويه السابق: (وحكم أن أن يوصل من الأفعال بما يكون خبراً نحو: أن قمت، وأن تقوم"^(٣)).

كما فصل عن هذه الأداة كل من المألقي [ت ٧٠٣هـ] في كتابه: رصف المباني في شرح حروف المعاني، والإربلي [ت ٧٤١هـ] في كتابه: جواهر الأدب، والمرادي [ت ٧٤٩هـ] في كتابه: الجنى الداني في حروف المعاني، و ابن هشام [ت ٧٦١هـ] في كتابه: مغني اللبيب عن كتب الأعراب؛ وأطنبوا الحديث عنها، ويذكر النحاة أنها تقع زائدة بعد "لما" التوقفية، وبين لو وفعل القسم المذكوراً^(٤).

ويذكر المألقي أن هذه الأداة هي أمّ الباب قال: (وهي أم نواصب الأفعال لكونها تقدر مع بعض ما يظهر أنه ناصب بنفسه كحتى، ولام كي، ولام الجحود)^(٥). وهذا يفيد أصلية هذه الأداة في معاني الحروف الناصبة، وذلك لإفادة المصدرية حين تدخل تلك الأدوات على الفعل المضارع لحاجة الفعل بعدها إلى التأويل بمعنى المصدرية.

أما التي وصفها سيبويه بأنها لغو، فهي المعروفة عند النحاة بأنها "أن" الزائدة، وحروف الزيادة تقع عادة بين متلازمين، أو ما في حكمهما، وكونها "أن" المصدرية دون غيرها هو الأقرب، لأسباب ثلاثة: أولها: أن المصدرية هي أم الباب في نواصب الأفعال كما ذكر المألقي، ولها

(١) الكتاب لسيبويه ١٥١ - ١٥٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) شرح الفارسي على كتاب سيبويه ٣٥١.

(٤) مختصر من كلام ابن هشام في مغني اللبيب ١/٥٤.

(٥) رصف المباني للمألقي ١٩٣.

المبحث الأول:

"أن" والفعل المضارع:

حرف الاستقبال "أن" حرف مصدري ناصب للمضارع، وهو يُلزم المضارع معنى الاستقبال ويحجب عنه الحال التي كانت إحدى دلالاته في حال الرفع، والمصدرية تحيل المضارع إلى إمكانية دلالي أوسع، فيصح مجيئه موقع الاسم إلا أنه يحتفظ بصورة المضارعية فيه، وذلك مما يفيد دلالة بيانية تزيد على المصدر الصريح.

والأصل أن الذي يلي هذا الحرف هو الفعل المضارع، إلا أنه قد يليه كل من الماضي، والأمر، مما يدل على أن معنى الاستقبال الذي يفيد المضارع ليس مراداً وحده عند سبك الأداة معه، بل هناك أغراض بلاغية تقصد من مجيء هذا المصدر المؤول، وإيثاره على المصدر الصريح، فإنما تؤول "أن" وما بعدها بالمفرد، الذي هو المصدر الصريح، ولن يكون المصدر المؤول على ما فيه من زيادة في اللفظ حالاً محل المصدر الصريح الموجز اللفظ إلا لسرّ بياني وغرض بلاغي لم يكن ليتحقق مع اللفظ المفرد الذي تُرك وحل محله لفظ مركب من جملة سبقها حرف مصدري.

والأصل في هذا الحرف أن يدخل على الفعل المضارع، ولذلك عده أهل العلم من حروف الاستقبال، فمدخوله من الأفعال مستقبل زمنه، وأحق الأفعال الثلاثة بذلك الفعل المضارع لأنه أقرب الأفعال إلى الاستقبال بمعناه الزمني الممتد، وكذلك

أصالة في الحروف التي تشبهها وضعها فلا يكاد يشترك موضع لنظيراتها إلا وهي طرف في الاشتراك، فلا يصر إلى أنها التفسيرية، أو المخففة من الثقيلة، وثانيها: أنها كثرت مواضعها في القرآن الكريم، وكلام العرب، فيتراوح تأويلها هنالك بين بالزيادة، والمصدرية، مما يدل على شدة الصلة بينهما، وثالثها، أن من النحاة من جمع بين زيادتها وعملها النصب، قال أبوحيان: (وزعم الأخفش أنها تزداد... وأنها تنصب المضارع كما تجر من، و"الباء" الزائدتان الاسم.. وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم، ويعده أن الأكثر تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك)^(١).

ويذكر ابن هشام أن "أن" الزائدة تفيد التوكيد، ولا معنى لها غير ذلك، ونقل عن الزمخشري، وأبي حيان أنها لأكثر من التوكيد؛ قال: (ولا معنى لـ"أن" غير التوكيد، كسائر الزوائد)^(٢).

كما ينقل عن الشلوبين أنها تفيد السببية، قال ابن هشام: (وهذا الذي ذكره لا يعرفه كبار النحويين)^(٣).

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٠/١ لابن هشام الأنصاري.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر نفسه ٥٢/١، والعبارة لأبي حيان نقلها ابن هشام.

المؤول، ولذلك تظهر دلالة حرف الاستقبال وميزته البيانية، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعَفُّوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فإن المعنى: "وعفوكم أقرب للتقوى"، وليس هو المعنى المراد، الذي لا يتحقق إلا مع الفعل الاستقبالي، الدال على معنى الحض والحث على الفعل، فكأن المعنى يقترب من الأمر، إلا أنه ليس فيه إلزام كما في فعل الأمر، لأن الحض، والحث، ندب، وتحريض، وليس أمرا موجبا.

لذلك فإنه لا يصح حمل كل مصدر مؤول على ما يقابله من المصدر الصريح، ثم إنه لو أول المصدر المؤول بالصريح فلم ينقلب فيه المعنى ويتغير فإنه لا ريب سيختلف في دلالاته البيانية، لذلك فتقديره في آية الزخرف بأن يقال: "ولولا كون الناس أمة واحدة"، محل بدلالة النظم، ومراد الآية، لأن المعنى على الاستقبال فيلزم أن يفسر بما يفيد التحول والصيرورة، أي "ولولا أن يصبح الناس، أو يصير الناس أمة واحدة" واختيار الفعل "كان" دون "أصبح، أو صار" له دلالة الثبوت والدوام، فهو يفيد معنى تحول الناس وثباتهم بعد ذلك التحول على حال أمة واحدة من الكفر؛ إذ لو أنعم الله على الكافرين بتلك النعم الموصوفة في الآية لتحول الناس كلهم إلى الكفر فيكونون على ملة واحدة".

وكذلك في الآية التي مضت وهي قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤] فإن الفعل الاستقبالي الذي يظهر مع

هو أقرب للاسمية ولتوسع دلالاته الزمنية يحتمل معاني واسعة، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، يؤول إلى (وصيامكم خير لكم) إلا أن إثارة الصورة الفعلية مع الحرف المصدرية له دلالة بيانية تستفاد من التركيب الذي جاءت عليه صورة اللفظ، وما يتضمنه من زيادات دلالية على المصدر الصريح، إذ يبقى المعنى الزمني ملازما للتركيب حين يخلو منه المصدر الصريح، وكذلك المعنى الاستقبالي تحفظه لنا صورة الفعل.

والعامل الزمني في الجملة له دلالة تحمل غرضا خاصا في المعنى، فإذا كان الصيام خيرا للمؤمنين من الفطر في رمضان مع الرخصة، فإن ذلك حكم عام مبهم لا يدل على زمن مستقبل، بل يحمل على معنى عموم الصيام، فإذا استقل التركيب بالفعل أفاد استقبال الحكم فيكون ذلك دالا على معنى وقوع الصيام منهم في المستقبل.

ويظهر الفرق كبيرا بين المصدر المؤول والصريح، فيكون المعنى مختلفا مغايرا عند نقل المعنى من المؤول إلى الصريح، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقْفًا مِّنْ فَضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٣]، فإن المعنى "لولا أن يصبح الناس أمة واحدة"، ولا يتحقق هذا المعنى في المصدر الصريح، فإنه سيكون المعنى "ولولا كون الناس أمة واحدة"، وهذا مخالف للمعنى الذي يحمله المصدر

أبرز الفعل الذي فيه معنى الاستمرار والتجدد، وهو بشارة للمؤمن بأن ذلك يقع من الله في الأزمنة المستقبلية مرة بعد مرة، أما المصدر الصريح فليس فيه سوى معنى التخفيف دون إفادة التجدد والحدوث المستمرين.

وتأمل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ۗ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] فإن المعنى (إن الله لا يغفر الإِشْرَاقَ به) فيظهر معنيان جليان أحدهما أن الفعل "يشرك" جاء مبنيًا لغير الفاعل، فيظهر منه ما لا يظهر في حال المصدر الصريح، وهو معنى بياني لطيف، وذلك بإخفاء الفاعل ليفيد عموم من يقع منه فعل الشرك، وذلك أن الشرك لا يقبله الله من أحد من خلقه أيا كان فاعل الشرك. والمعنى الآخر أن المضارع فيه معنى الفعل الذي يكون الحدث فيه حاضرا في صورته الزمانية، لأن الفعل المضارع فيه صورة الحدث قائمة مشاهدة، وهو أدعى للتحذير والتنفير من ذلك الفعل العظيم.

ثم إن من بيانية هذا الحرف أنه يدخل على الفعل الماضي كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُبَنَّكَ فَتَدُكْتُ تَرَكُّنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤]، وذلك أن صورة الفعل الزمنية، جعلت في التركيب معنى مغايرا لم يكن ليظهر مع المصدر الصريح، فليست الدلالة البيانية في التركيب المشتمل على صريح لفظ الفعل كالتركيب المشتمل على مصدر صريح حين يفسر بأن معناه ولولا تثبتنا إياك).

أن يشير إلى معنى الحض والحث، والتأكيد على فضيلة الصوم مع جواز الترخّص بالفطر، وتكاد الآية أن تفصح عن صيغة الأمر المراد بها الإلزام.

ومما هو قريب من آية الزخرف، في أن المعنى يختلف من المصدر المؤول إلى المصدر الصريح حتى يباينه ويفارقه، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩]، إذ يصح تأويله بمعنى: "ولن تستطيعوا العدل بين النساء ولو حرصتم"، إلا أن في الفعل معنى لا يظهر لك مع المصدر الصريح، وذلك أن الآية تشير إلى نفي استمرار استطاعتهم العدل، وليس نفي استطاعتهم العدل مطلقا، فإن المصدر الصريح يفيد نفي الاستطاعة مطلقا، أي أنه لن يكون من الرجل استطاعة العدل بين النساء مطلقا، ولو حرص على ذلك، فالمصدر المؤول فيه معنى أنه لن يدوم منكم فعل العدل بين النساء ولو حرصتم، أما أن تنتفي استطاعة العدل مطلقا فليس ذلك من مراد الآية، فلو وقع في الآية المصدر الصريح فسيختلف المعنى اختلافا بينا، ويكون بمنأى عن معنى المصدر المؤول، لما ذكرناه من أن المصدر الصريح ينفي استطاعة العدل مطلقا، والفعل ينفي القدرة على استمرار استطاعتهم.

وفي المصدر المؤول في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] يجوز أن يؤول بالصريح فيكون المعنى (يريد الله التخفيف عنكم) غير أن حرف الاستقبال المصدرية

والحدث مستفاد من الفعل فهو يدل على زيادة معنى، وهو كونه صادراً عنهم في الماضي فيكون أكثر تعينا وهو يقتضي زيادة التعريف بخلاف إضافة المصدر الصريح فإنها لا تدل على ذلك صريحا، ومعنى ما كان ما صح ما استقام^(٤).

وقد بين الشهاب في هذا النص الثمين معاني بلاغية في استعمال المصدر المؤول لا يتوفر عليها المصدر الصريح، وذلك لما اشتمل عليه من إبراز جهة النسبة، وهي الفاعلية في "قالوا" والمفعولية في جملة مقول القول "ربنا اغفر لنا" فإنها وردت صراحة في المفعولية، وليس كذلك حين ترد النسبة المفعولية مضافا إليها في حال المصدر الصريح، ويظهر كذلك في حال المصدر المؤول الحدث، وهو مستفاد من صريح لفظ الفعل، دون معناه حين يكون مصدرا.

وفي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، جاء الخبر مقدما، معرفا بأل، وذلك لأن الخطاب موجه لمن وهم أن البر هو تولية الوجوه قبل المشرق أو المغرب، فقدم البر المعرف بأل العهدية، وهو متوجه إلى البر الذي في وهم المخاطبين^(٥)، لذلك قدم الخبر، ووقع المصدر المؤول اسما للبر، كأن المعنى ليس توليتكم

(٤) حاشية الشهاب، المسمى عناية القاضي، وكفاية الراضي ٣/ ٦٩.

(٥) الخطاب لأهل الكتاب لأن قبلة النصارى مشرق بيت المقدس وقبلة اليهود مغربه وكل واحد من الفريقين يزعم أن البر التوجه إلى قبلته فرد عليهم بأن البر ليس فيما أتم عليه فإنه منسوخ، ينظر تفسير النسفي ١/ ١٥٣.

ومن لطائف النظم أن يجيء المصدر المؤول صالحا لطرفي الإسناد كليهما، فيقع اسما لكان ويقع خبرا، كذلك، والمختار أن المصدر المؤول أولى بالاسمية من الاسم الظاهر، لأنه أكثر تعريفا^(١)، ولذلك فبقاء المصدر على صورته المركبة يعد سمة للنظم، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٧]، فقد قرأ الجمهور بنصب "قولهم" وقرأ عاصم بالرفع "قولهم"^(٢) وقرأة النصب على أن اسم كان هو المصدر المؤول، وعند النحاة أن المصدر المؤول أولى بأن يكون مبتدأ أو ما في حكمه، لأنه أكثر تعريفا، وحين يستوي طرفا الإسناد في التعريف، فالأكثر تعريفا هو المسند إليه، وفي الآية جاء المصدر محكوما عليه، وجاء محصورا بالإلا ليفيد القصر، ورجح الشهاب الخفاجي القراءة الأولى، فقال: (ورجحت الأولى بأنه إذا اجتمع معرفتان فالإعراب أن يجعل الأعراف محكوما عليه والمصدر المؤول أعرف لأنه بمنزلة المضمرة إذ لا يوصف ولا ينكر، والثاني ليس بمسلم لأنه قد ينكر كما في ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٣٧]، أي افتراء، وقد صرح به في شرح التسهيل ووجهه المصنف^(٣) بدلالته على جهة النسبة وزمان الحدث، وجهة النسبة هي الفاعلية والمفعولية

(١) ينظر حاشية الشهاب ٦/ ٣٩٤.

(٢) تفسير الطبري ٢٤/ ٢١٧، وتفسير الكشاف ٧/ ٤٠٠.

(٣) يعني البيضاوي.

والتناسب القرآني يشير إلى أنّ قضية البرّ، كانت تدور في خلدهم فيلبسون بعض أعمالهم صفة البرّ، فجاءت الآيتان لتمحوا صورة البرّ التي اعتقدوها وتخيّلوها، ولتحولها إلى التقوى والعمل والصالح، ولذلك عُقِبَ موضوع البرّ في الآيتين بإيضاح حقيقته فالأولى بينت أن البرّ هو الأعمال الصالحة، ولكن الخبر هو الفاعل للبرّ نفسه.

قال في الجمل: (ولكن البارّ من آمن بالله واليوم الآخر^(١)، ففسره بأن المقصود البرّ هو البارّ، ولكنه الخبر عن المصدر بالجنّة غرضه بيان أن البرّ أداء للطاعات المذكورة، حتى يكون البارّ متصفاً بالبرّ فلا يرى منه إلا البرّ، كأنه هو البرّ لشدة تمسكه به، والثانية بينت أن البرّ هو التقوى، حتى إذا أصبح المرء تقياً غشيته التقوى حتى لا يرى منه غيرها فكأنها ترى منه، أو عليه.

وعلى ذلك فإن الآية الثانية أشبه بالتأكيد للآية الأولى، فإذا كان البرّ في الآية الأولى يشير بألّ العهدية إلى برّ توهموه، فإن البرّ في الآية الثانية يشير إلى البرّ الحقيقي، ولذلك اختلف موقع المصدر المؤول في الآيتين إسناداً.

ويتضح أثر المصدر المؤول في الدلالة على خصوصية المعنى في قوله تعالى، في المحرمات: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدَّ سَلَفًا إِنَّكَ اللَّهُ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣]، فإنه أظهر

(١) الجمل في النحو، للخليل بن أحمد ٣٢٥.

وجوهكم قبل المشرق والمغرب هو البرّ الذي في أوهامكم، فهذا العبارة الطويلة التي تفيد تحديد البرّ بصفة محددة أغنى عنها تقديم الخبر "البرّ" وجعل المصدر المؤول اسماً للفعل الناسخ، ونظير ذلك أن تقول لمن وهم أن زيدا حضر "ليس الحاضر زيداً" لأنه يعلم حضوراً وقع لكنه ينسبه لزيد نسبة خاطئة.

وجاء النظم بالمصدر المؤول المشتمل على المضارع ليظهر معنى تكرار التولية لأنها عبادة يومية، تتكرر كل يوم خمس مرات، فالمضارع فيه إشارة إلى ذلك، بما لا يحققه المصدر الصريح ولا غير المضارع من الأفعال.

ولذلك اختلف موقع المصدر المؤول حيث لم يكن هذا المعنى مقصوداً في النظم في قوله تعالى:

﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾ [البقرة: ١٨٩]، إذ ليس المراد التنبية على

برّ مقصود بعينه، بل أريد أن فعلهم هذا ليس من البرّ، ولذلك جاء العطف باستدراك كاشف لحقيقة البرّ الذي يراد منهم فعله، ثم أخبر عن البرّ في خبر "لكنّ" بالاسم الموصول "من" وهو إخبار عن المصدر بالعقل، وذلك لوصف المتقين بكمال البرّ، وهذا العطف، وهذه الطريقة من الخبر لاتنكف فيها الحملتان عن معنى واحد، فإن البرّ بمعناه المطلق نفى عنه أن يكون هو بإتيان البيوت من ظهورها، ثم جعل البرّ حقيقة في المتقي، فكأن المتقي هو نفسه البرّ.

مُوسَى مِنْ قَبْلُ ﴿ [البقرة: ١٠٨]، فإن المصدر الصريح يتوالى فيها لفظان يثقلان على اللسان، وذلك حين يقال: (أم تريدون سؤالكم رسولكم كما سئل موسى من قبل) وهذا اللفظ يكيد اللسان، فضلا عما يتحقق في المصدر الصريح من معنى الاستقبال المستفاد من المضارع في وما وراءه من معنى الاستمرار وظهور الفاعل الواو وهو أكثر دلالة على الفاعلية منه في حال الإضافة في سؤالكم، فإن الكاف هنا فاعل في المعنى ووقع مضافا إليه فانخفضت صورة الفاعلية فيه فهي ليست على صورتها في الضمير الذي يرتفع بالفعل لما في هذا من القوة التي ليست في الضمير الذي يجز بالإضافة وفيه معنى الفاعلية.

وكذلك فإن المعنى الاستقبالي الذي يفيد المضارع بعد "أن" يناسبه التجدد والحدوث، فإذا اشتمل السياق على ما يفيد التكرار ناسبه أن يكون الفعل الاستقبالي مع أن المصدرية أدل على المعنى من المصدر الصريح كما في قوله تعالى: ﴿ كَلِمًا أَرَادُوا أَنْ يَخْرِجُوا مِنْهَا مِنْ غَيْرِ أَعِيدُوا فِيهَا وَذُقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ [الحج: ٢٢] حيث إن إرادتهم الخروج تقع مرة بعد مرة بدليل "كلما" الظرفية المفيدة للتكرار، فهي تفيد وقوع ذلك منهم في النار مرة بعد مرة، لذلك فالمضارع هنا مناسب لإظهار تلك الصورة المتجددة لإرادة الخروج.

ومما تفيد "أن" المصدرية حين تقع مبتدأ مع المصدر الذي تنسبك معه، الاستغناء بها في النظم

من قول: "إلا الجمع بين الأختين"، لأن في إظهار المضارع ما يفيد الاستقبال، ليدل على أن النهي عما يستقبل من ذلك الفعل وفيه تناسب مع قوله إلا ما قد سلف، إذ يدل على أن المضارع الذي جيء به في المصدر لا يغني عنه التقدير بالمصدر الصريح.

إن المضارع في الآية يدل على المستقبل، لأن النهي متعلق بما سيكون في المستقبل، أما ما كان قبل ذلك فمن جمع بين الأختين من قبل فلا حرج عليه، ولو قيل: "وجمعكم بين الأختين إلا ما قد سلف"، لفهم منه تحريم الجمع بين الأختين الواقع حال نزول الآية والواقع قبله، دون المستقبل، ويكون الاستثناء كاللغو الذي حشي به الكلام، وترك مناط الفائدة الدالة على المستقبل بالمنطوق لا بالمفهوم، لأن المصدر واسم الفاعل إذا أضيفا دلا على الماضي، ما لم يكن في السياق ما يعدل بالتعبير كقوله تعالى: (وهو على جمعهم إذا يشاء قدير) فالسياق مشتمل على إذا الظرفية والمضارع "يشاء" فانصرف المصدر المضاف إلى الدلالة على الاستقبال، فتقديره بقول: "وجمعكم بين الأختين" يصرف المعنى إلى الجمع بينهما في الماضي، ويكون الاستثناء لمجرد التوكيد، وأما الدلالة على الجمع في المستقبل فلم يبق لها إلا المفهوم لا المنطوق، وهذا لا يناسب جلال النظم.

ومن جمال نظم القرآن وحسن تأليفه خلوه من ثقل الألفاظ، وتواليها بما يعسر النطق بها، لذلك فإن المصدر المؤول يقي اللفظ منه ذلك كما في قوله تعالى: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سَأَلْ

وقد أجاز سيبويه أن تكون المعرفة خبرا للنكرة، في نحو: "اقصد رجلا خيرا منه أبوه"^(٢).

ويتجلى ثراء المعنى وحسن النظم في احتمال المعنى لأكثر من وجه لمكان "أن" المصدرية في النظم، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَسَتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، وذلك أن الفعل "رغب" يلزمه أحد حرفي الجر "في" أو "عن" لتمييز معناه لاحتماله معنيين متضادين، وجاءت الآية بخلاف ذلك إذ خلت مما يميز هذا المعنى فلم يتعد الفعل بأحد الحرفين، والغرض من هذا هو أن يبقى الفعل محتملا للمعنيين، قال سعيد بن جبير: (وكان الولي إذا كانت المرأة ذات جمال ومال رغب فيها ونكحها واستأثر بها، وإذا لم تكن ذات جمال ومال أنكحها ولم ينكحها)^(٣).

فالآية تجمع بين وجهين من المعنى في الفعل، وهو تخاطب الولي الراغب في نكاح اليتيمة، والولي الراغب عن نكاحها، وإذا عهدنا في المصدر المؤول شيوع حذف الجر قبله، فإنه في الآية اتخذ وجهها خاصا، فحذفه ليس لشيوع ذلك وجريانه في المصدر المؤول، ولكن لغرض بلاغي هو جمع الفعل بين وجهين من المعنى، وهذا من المواضع التي ينبغي التنبيه لها في نظم الآية.

فيحذف خبرها للدلالة المقام، وذلك حين يكون كالشيء المعلوم كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، قال الزجاج: (أن تبروا وتتقوا وتصلحوا أولى، أي البر، والتقوى أولى، ويكون أولى محذوفا كما جاء في أشياء في القرآن، لأن في الكلام دليلا عليها)^(١).

ويظهر ثراء المعنى باستعمال "أن" المصدرية، في تعدد الوجوه التي يدل عليها التركيب، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا تَقْنَلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدءُوكُمْ أُولَٰئِكَ مَرَّةً أَخَشَوْنَهُمْ ۗ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٣]، ذلك أن موقع "أن" المصدرية مع مسبوكها، يحتمل غير وجه وله دلالات تثري المعنى، قال أبو حيان: (خشية الله أحق من خشيتهم، و"أن تخشوه" في موضع رفع، ويجوز أن يكون في موضع نصب أو جر، على الخلاف إذا حذف حرف الجر، وتقديره: "بأن تخشوه"، أي: أحق من غيره بأن تخشوه، وجوز أبو البقاء أن يكون "أن تخشوه" مبتدأ، وأحق خبره قدم عليه، وأجاز ابن عطية أن يكون "أحق" مبتدأ، وخبره "أن تخشوه"، والجملة خبر عن الأول، وحسن الابتداء بالنكرة لأنها أفعل التفضيل،

(٢) البحر المحيط ٥/٣٨٢.

(٣) التحرير والتنوير ٥/٢١٢.

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٠٠.

والإيمان في الماضي أو المستقبل، أو المطلوب وهو جواب عما قيل إنه إذا أول بالمصدر فات معنى الطلب وأخويه وهو المقصود، وهو حجة من ذهب إلى أنها تفسيرية وعلى التفسير فآمنوا تفسيرا لقوله: ينادي لأنّ نداءه عين قوله: آمنوا والتقدير ينادي للإيمان أي يقول آمنوا وليس تفسيراً للإيمان كما توهم وعلى ما اختاره المصنف من تقدير الجاز هو متعلق بـ"ينادي" لأنه المنادى به وليس بدلاً من الإيمان كما توهمه بعضهم^(٣)، ثم يبين الشهاب بعد ذلك أن كثيرا من النحاة يأبى أن تكون "أن" في الآية تفسيرية لما فيها من التكلف^(٤).

"أن" في حيز "كان":

كثير ورود "أن" بعد كان في سياق النفي كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٣٧]، ومعناه "وما كان هذا القرآن افتراء"، وقال في الدر المصون: (فيه وجهان أحدهما: أنه خبر "كان" تقديره: "وما كان هذا القرآن افتراء"، أي: ذا افتراء، إذ جعل نفس المصدر مبالغة، أو يكون بمعنى "مفتري". والثاني: زعم بعضهم أنّ "أن" هذه هي المضمرة بعد لام الجحود، والأصل: وما كان هذا القرآن ليفتري^(٥). فقد جعل المعنى المستفاد من المصدر المؤول هو المصدر الصريح، ليفيد

ومن جمال نظم الآية ما ذكره ابن عاشور عن حذف حرف الجرّ في الآية إذ يقول: (ولحذف حرف الجر بعد ترغبون هنا موقع عظيم من الإيجاز وإكثار المعنى، أي ترغبون عن نكاح بعضهن، وفي نكاح بعض آخر، فإن فعل رغب يتعدى بحرف "عن" للشيء الذي لا يجب، وبحرف "في" للشيء المحبوب. فإذا حذف حرف الجر احتمال المعنيين إن لم يكن بينهما تنافٍ، وذلك قد شمله قوله في الآية المتقدمة وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا... إلخ^(١)).

ومن الآيات التي يتشابه فيه موضع "أن" المصدرية بأن التفسيرية قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، تحتل "أن" التفسيرية مع ترجح المصدرية، وذلك على الرغم من قوله "مناديا ينادي للإيمان" لأنه لا ينبغي تفسيرها بالمصدر الصريح كما يؤكد ذلك الشهاب نقلا عن السعد التفتازاني قال الشهاب: ("أن" مصدرية والفعل متعد إليه بالباء أي ينادي بأن آمنوا وقيل إنها تفسيرية، وقوله: فآمنا عطف على سمعنا والعطف بالفاء مؤذن بتعجيل القبول، وتسبب الإيمان عن السماع من غير مهلة والمعنى فآمنا برينا قال النحرير^(٢): أن المصدرية؛ وإن دخلت على الماضي والمضارع والأمر لكن لا ينبغي أن يجعل الكل بمعنى المصدر، بل بمعنى حصول

(٣) حاشية الشهاب ٩١/٣.

(٤) ينظر المصدر السابق.

(٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢٠١/٦.

(١) تفسير الطبري ٣٥٦/١.

(٢) المقصود بالنحرير سعد الدين التفتازاني.

فعل سوى المضارع، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْسِتِينَ﴾ [الروم: ٤٩]، لأن في المضارع معنى الاستمرار وتكرار التنزيل، وهي صورة للحظات تنزير الغيث، وهي صورة بديعة يحضر معها روحانية الشعور بالرحمة وهي تنزل، ولم يكن ليغني عنها المصدر الصريح، ولا الماضي الذي يفيد وقوعه بلا صورة زمنية، ولذلك أتبع الآية بآية غاية في جمال الصورة، ومناسبة المعنى الذي أظهره المضارع، وذلك قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُغِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ ذَلِكَ لَمُحِي الْمَوْتِ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الروم: ٥٠]، فقد دعت الآية إلى النظر والتأمل إلى الأثر الجمالي الذي أحدثه نزول المطر، وفي الصورتين تناسب بديع فأولاهما تصف تنزل وقت تنزل الرحمة، وامتداد لحظاته، والأخرى تصف الأرض بعد ظهور آثار تلك الرحمة.

إن من حسن النظم، وشرف الوجوه التي يقتضيها دون غيرها أن ترى تركبه ونسيجه على صفة يعسر على التفسير الظاهر الوفاء بها، أو الوصول إلى التأويل المناسب لمعناها، ففي قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، عطف على المصدر المنسبك من "أن" مصدرٌ منصوب بفعل محذوف، وقدره الزجاج في قوله: (وقال بعض النحويين "إِحْسَانًا" منصوب على "وأحسنوا بالوالدين إِحْسَانًا")^(٢). وجعله الرازي

المبالغة، في نفي الافتراء، إذ يستعمل المصدر خبراً كما في قول الخنساء:

ترتع ما غفلت حتى إذا ادكرت

فإنما هي إقبال وإدبار^(١)

وهذا المعنى على حسنه لا يغني عن أن يكون المصدر المؤول هو المختار بدلالة النظم، لأنه يشير إلى المصدرية الصريحة بمفهومه، فتظهر المبالغة المذكورة، ويفيد المضارع الظاهر بالمصدر المؤول معنى الاستقبال، فيمتنع أن يكون افتراء ما نزل منه في الماضي، وما سينزل منه في المستقبل.

ثم إنه معلوم أن المبالغة بالمصدر قيد في المعنى، فنفي القيد لا يلزم منه نفي أصل المعنى، وليس هذا مما تحمل عليه الآية، وله نظائر في القرآن كثير، والغرض منه هو أن نفي كونه افتراء يفيد أنه لو وقع فيه افتراء لكان افتراء عظيمًا، وكما في قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمَلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [فصلت: ٤٦]، فإن معنى نفي المبالغة في الظلم راجع إلى أن أدنى ما يقع من الظلم فهو عظيم؛ فكيف لو كان ذلك واقعا من الله تعالى؟ ألا يكون وقوعه عظيمًا، لذلك فإن نفي عظمة الظلم بطريق نفي المبالغة لائق بعظمة أفعاله تعالى، فالمناسب حينئذ نفي المبالغة ونفي أصل المعنى.

قد يقع المصدر المؤول الدال موقع المفرد الدال على مجرد الحدوث، لكن الفعل المضارع بعد "أن" يحمل صورة بديعة لا يظهرها المصدر الصريح، ولا

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤٩/٢.

(١) ينظر ديوان الخنساء ٣٨٣.

"أن" و "لو"

تقع أن المصدرية قبل "لو" الامتناعية، فيختلف تأويل المصدر المنسب من اجتماع هذين الحرفين في موضع واحد وفي ذلك ثراء للمعنى، فإن هذا الحرف لا ينسب مع الفعل الأقرب إليه كما جرى في الأفعال التي تليه، بل ينسب مع جواب الشرط المستفاد من "لو" الامتناعية، كما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأعراف: ١٠٠] هذا الذي يراه أبو حيان حيث يقول: (ينسب المصدر من جواب "لو" والتقدير: "أولم نبين ونوضح للوارثين ما لهم وعاقبتهم إصابتنا إياهم بذنوبهم لو شئنا ذلك، أي علمهم بإصابتنا، أو قدرتنا على إصابتنا إياهم)^(٢). ثم يشير أبو حيان إلى أن جواب "لو" الامتناعية خلا في الآية من لام التوكيد، ويعلل ذلك بأنه وجه جائز^(٣). وهو تعليل يبحث عن تصحيح التركيب لا عن علتة البلاغية، فالواقع أن مجيء جواب الشرط بغير اللام اقتضاه المصدر المنسب، وذلك أن اللام المؤكدة في جواب "لو" لا يسوغ معها أن ينسب المصدر مع جوابها، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِيسَ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]، وقوله بمعنى (أفلم يعلم، ويتبين)^(٤). حيث ينسب

موافقا للمصدر المنسب قبله فقدره بمثله، فقال: (والمعنى: وقضى ربك أن تحسنوا إلى الوالدين إحسانا عظيما كاملا)^(١). والغرض من ذلك هو أن من قدره بفعل أمر فقد نظر إلى معنى النهي في المصدر المنسب، فقابله بصيغة الأمر فيما عطف عليه، والرازي قدره بمثله من المصدر المنسب من "أن" والمضارع، وفي كلا الوجهين وجهة من حيث قوة المعنى، ولكن يبقى للنظم خصوصيته، إذ قلل اللفظ الفاصل بين ما قضاها وأمر به من العبادة؛ وبين الإحسان إلى الوالدين، فإن حذف الألفاظ الواقعة بين لفظ "بالوالدين" وبين عبادته سبحانه يوحي بشدة الصلة بين النهي والأمر في الآية، حتى إن ظاهر النظم أول ما يواجهك يشعرك بدخول الثاني في الأول كأنه منه، ولذلك فمن عظم الله بما يليق به، عظم والديه بما هما له أهل.

ثم إن التقدير بالمضارع في كلام الرازي "أن يحسنوا" والتقدير بالأمر في كلام غيره: "وأحسنوا" مستفادان من العطف على "أن" المصدرية في "ألا تعبدوا" وتعدد التأويلات بناء على المعطوف عليه يظهر مزية المصدر المؤول الذي أدخل المعنى في السياق فصح التقدير بالوجهين، وفي ذلك إثراء للتقدير، وبيان لسعة دلالات النظم الكريم، وأنه لا يفي بذلك مصدر صريح، فلن يقع مكان "ألا تعبدوا" مطلقا إلا على تكلف لا يليق بالنظم، وهنا يتضح مزية المصدر المؤول، وما سيق في سياقه من تقديرات.

(٢) البحر المحيط ١٢١/٥.

(٣) ينظر المصدر السابق ١٢١/٥.

(٤) تفسير الطبري ٥٣٦/١٣.

(١) مفاتيح الغيب ٣٢٣/٢٠.

وإذا كان حرف الامتناع "لولا" مما يقع بعده جملة اسمية خبرها كون مطلق واجب الحذف، فإن مجيء المصدر المؤول بعد لولا يظهر من المعاني ما فيه فوائد في النظم الشريف، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَنْ تُفَنِّدُونِ﴾ [يوسف: ٩٤]، فإن الخبر حينئذ كون عام مطلق، أي لولا تفنيديكم موجود، أو ثابت، لكنه حين تكون الصورة للفعل المضارع الدال على المستقبل فإنه يشير إلى ما سيقع منهم مما عهده في أهله ذلك أنه تيقن من ربح يوسف، ثم أخبر أنهم سيقع منهم تفنيدي وتكذيب له، وذلك أن المضارع في حيز حرف النصب "أن" دال على المستقبل فكأن يعقوب يطمع ألا يقع منهم تكذيب، وليس ذلك حين يكون المعنى لولا تفنيديكم لأنه حينئذ ينصرف إلى أن تفنيديهم لهم ثابت فلا مطمع حينئذ.

ثم إنه لا يمتنع في الصناعة النحوية أن يفسر المصدر المؤول بالمصدر الصريح لينبني عليه جملة اسمية خبرها محذوف وجوبا، إلا أن مجيء التركيب بصورة الفعل الزمنية الاستقبالية تفيد معنى لا يفيد المصدر الصريح، وهو ما ذكرناه.

ومما ذكره أهل العلم أن "لو" تأتي بمعنى "أن" المصدرية، كما في قوله تعالى: ﴿رُبِمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، قال أبو حيان: ("لو كانوا مسلمين" بدل من "ما" على أن "لو" مصدرية)^(١). ولعل السر في مجيء "لو" هنا

المصدر من "أن" وفعل الشرط "نشأ" أي: أفلم يعلم الذين آمنوا علما قاطعا استمرار امتناع مشيئة الله هدايته الناس جميعا.

وآثر نظم الآية صورة الفعل المضارع الذي انسبك منه المصدر فإن المضارع مع "لو" يدل على مضي زمن الشرط، ولكنه يحتفظ بدلالة الاستمرار التي أوثرت صيغة المضارع لأجلها دون صيغة الماضي، وهذه فائدة المصدر المؤول حين يظهر فيه مجموع التركيب من "أن" و "لو" الامتناعية ودخولها على المضارع دون الماضي، وكون فعل الشرط هو المشيئة، ثم جواب الشرط ماض مؤكد باللام، واستمرار امتناع المشيئة في الماضي أكد من استمرارها في المضارع.

منها في أمر مستمر، وهذا المجموع التركيبي مع سياق الاستفهام الإنكاري.

وهذا التركيب الذي اختاره النظم الشريف، وأوثر فيه "أن" المصدرية وما دخل في حيزها يراه ابن عاشور تركيبا خاصا لا يقع إلا أن تكون "أن" مصدرية لا تفسيرية، ولا المخففة من الثقيلة، يقول في ذلك: ("يأس" "يأس" بمعنى "يوقن، ويعلم" ولا يستعمل هذا الفعل إلا مع "أن" المصدرية، وأصله مشتق من اليأس الذي هو تيقن عدم حصول المطلوب بعد البحث، فاستعمل في مطلق اليقين على طريقة المجاز المرسل بعلاقة اللزومية لتضمن معنى اليأس معنى العلم، وشاع ذلك حتى صار حقيقة)^(١).

(٢) البحر المحيط ٦/٤٦٤.

(١) التحرير والتنوير ١٣/١٤٢.

فيما هم عليه من الضلال واتباع دين الآباء" انتهى.
وكون التمني بلفظ الفعل، ويكون له جواب فيه نظر.
وإنما المنقول أن الفعل ينتصب في جواب التمني إذا
كان بالحرف نحو: ليت، ولو، وألا، إذا أشرتبا معنى
التمني، أمّا إذا كان بالفعل فيحتاج إلى سماع عن
العرب. بل لو جاء لم يتحقق فيه الجوابية، لأن "وَدَّ"
التي تدلّ على التمني إنما متعلقها المصادر لا
الذوات، فإذا نُصِبَ الفعل بعد الفاء لم يتعين أن
تكون فاء جواب، لاحتمال أن يكون من باب
عطف المصدر المقدر على المصدر الملفوظ به،
فيكون من باب:

للبس عباءة وتقر عيني^(٢).

والمفاد البلاغي في كلام أبي حيان هو أن التمني
المستفاد من التركيب في الآية هو تمن معنوي، وليس
تمنيا اصطلاحيا، إذ التمني الاصطلاحي عند البيانين
ملتزم فيه أدوات التمني الأصلية "ليت" والفرعية
"هل، ولولا، ولوما، وألا، وهلا".

ولكنه يشير إلى أن التمني بالفعل "وَدَّ" إنما متعلقه
المصادر لا الذوات، وهو ما يلزم معه أن يكون
المصدر الواقع بعد الفاء معطوفا على المصدر
المنسب من "أن" والفعل، وعليه يكون التمني في
كلا المصدرين، فكأنهم تمنوا كفرهم، وتمنوا كونكم
سواء، وهذا المعنى ضعيف، إذ المتمنى هو كفرهم،
وأما ما بعد الفاء فهو نتيجة ذلك التمني، والفاء

لإفادة التمني، دون لفظ "ربما يود الذين كفروا أن
يكونوا مؤمنين"، هو أن "لو" حرف امتناع، وزمنها
المضى، والمتمنى هنا أمر مضى وانقضى، فهو
مستحيل، ولذلك جاء فعله ماضيا "كانوا"، وذلك
لبيان مزيد حسرتهم، فإن المتمنى حينما يكون
مستحيلا يدل على زيادة التحسر، التألم، كما في
تمني الكافر أن يكون ترابا، وذلك محال. وهذا يشير
إلى معنى أنهم يعلمون ألا رجعة إلى الدنيا ليسلموا،
فلا مطمع فيه، وإنما يحدثون أنفسهم بما لا يكون،
فجاء الفعل بعد "لو" بصيغة المضى.

أما حين يكون المتمنى المستحيل مما لهم فيهم
مطمع مع استحالته فإن فعله يجيء بعد "لو"
المصدرية فعلا مضارعا كما في قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ
تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ [النساء: ٨٩]، قال
في الكشاف: ("ودوا لو تكفرون" أي: "أن تكفروا"،
"تكونون" عطف على: "تكفرون" ولو نصب على
جواب التمني لجاز. والمعنى: ودوا كفركم فكونكم
معهم شرعاً)^(١). ومراد الزمخشري أن المضارع
"تكفرون" لو جاء منصوبا "تكفروا" لجاز على أنه
جواب التمني، وذلك ناظر منه إلى معنى "يتمنون أن
تكفروا" وفيه نظر لأن معنى التمني الذي تفيد "لو"
لا ينهض بعمل الفعل فينصب ما بعده.

ولذا رد أبو حيان ما قاله الزمخشري، وقال:
(قال الزمخشري: "ولو نصب على جواب التمني
لجاز، والمعنى: ودوا كفركم وكونكم معهم شرعا واحدا

(٢) البحر المحيط ٩/٤. والبيت ليسون بنت بحدل

كما في الكتاب ٤٥/٣.

(١) الكشاف ٥٥١/٢.

وذلك لكون موقعها يشكل تفسيره في الآية فهي ظرف للماضي، وقبله "اليوم" ظرف حالي^(٥)، وإن كلاهما إخبارا عن يوم القيامة، فلذلك قيل في ذلك وجوها عدة منها أن "إذ" بمعنى "أن" المصدرية أي "أن ظلمتم" أي: "ولن ينفعكم اليوم ظلمكم"^(٦).

وقال الشهاب: (واذ مضاف إليه لأنها متصرفة أو مصدرية، وأما القول بأنها بمعنى أن المصدرية المفتوحة الهمزة والمعنى بعد هدايتنا فلم نر من تعرض له من النحاة أصلا لكن المصنف^(٧) رحمه الله ثقة والمذكور في النحو أنها تكون حرف تعليل فيؤول ما بعدها بالمصدر نحو، ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أي: "لظلمكم" فإن كان أخذه من هذا فهو كما ترى، ثم إني رأيت في إعراب القرآن للحوفي، ولم أره لغيره)^(٨).

"أن" و "لا":

تقع "لا" بعد "أن" المصدرية فتحتل في كثير من المواضع أن تكون نافية، وتحتل أن تكون نافية، ولذلك نبه ابن هشام بقوله: (إذا ولي "أن" الصالحة للتفسير مضارع معه "لا" نحو "أشرت إليه" ألا تفعل "جاز رفعه على تقدير "لا" نافية، وجزمه على تقديرها نافية، وعليهما ف"أن" مفسرة، ونصبه على

سببية، فالمعنى، "تمنوا كفركم لتكونوا سواء"، ولذلك تعقبه السمين بأن الزمخشري لم يعن بالتمني المفهوم من فعل الودادة، بل المفهوم من لفظ «لو» المشعرة بالتمني، وقد جاء النصب في جوابها كقوله: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]^(٩).

والحاصل أن "لو" المصدرية تدل على معنى التمني إذا تضمنت معنى "أن" المصدرية، أما حين تكون حرف امتناع لامتناع، فإنها تحتاج لجواب، ولا تدل حينئذ على التمني.

وكما تحمل "لو" على معنى "أن" المصدرية، فتدل على المصدر؛ تحمل "إذ" على معنى "أن" المصدرية، يذكر ذلك أبو حيان عند قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْفِيًّا﴾ [مريم: ١٦]، أن: ("إذ" بمعنى "أن" المصدرية، كقولك: "أكرمك إذ لم تكرمي، أي إن لم تكرمي"، قال أبو البقاء: "فعلى هذا يصح بدل الاشتمال، أي "واذكر مريم انتبأها"^(١٠). وقد أورده أبو حيان بصيغة التمريض^(١١)، وقال الشهاب: (هو قول ضعيف للنحاة)^(١٢).

وكذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ يَوْمَ الْيَوْمِ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]، حيث تحتل "إذ" معنى المصدرية،

(٥) ينظر تفصيل الإشكال في الدر المصون ٩/٥٨٨.

(٦) المصدر السابق ٩/٥٩٠.

(٧) هو البيضاوي.

(٨) حاشية الشهاب ٣/٧.

(١) ينظر الدر المصون ٤/٦٣.

(٢) الدر المصون ٤/٦٣.

(٣) البحر المحيط ٢/٢٤٧.

(٤) حاشية الشهاب ٦/١٤٨.

تقدير "لا" نافية، و"أن" مصدرية، فإن فقدت "لا" امتنع الجزم، وجاز الرفع والنصب^(١).

تأتي "أن" المصدرية لإفادة التعليل في قوله تعالى: ﴿أَلَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكَيْلًا ۚ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٢ - ٣]، وذلك أن الجملة التي وقعت صلة لها هي جملة طلبية مصدرية بلا الناهية وهي صيغة النهي الوحيدة في لسان العرب، والتعليل يقتضي أن يكون النهي مع "أن" واقعين بعد لام التعليل المقدره، وتقدير ذلك لئلا تتخذوا من دوني وكَيْلًا، وتأويله لمنعكم من اتخاذ وكَيْلًا من دوني، إلا أن المصدر المؤول أصح وأبلغ من التقدير وذلك لأن إظهار الفعل فيه معنيان يقتضيهما النظم، أحدهما: أنه يمكن المفعول الثاني من التقدم على المفعول الأول ليتجرد المفعول الأول عن الصفة فيبقى على تنكيره ويفيد العموم لوقوعه في سياق النفي، ولو تأخر الجار والمجرور لتوهم أنه صفة مخصصة للمفعول الأول "وكَيْلًا" لجواز اقتصار الفعل "اتخذ" على مفعول واحد، مثل: ﴿ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجَلِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾ [النساء: ١٥٣]، والآخر: أن إظهار الفعل يظهر التفاتاً من الغيبة إلى الخطاب، وهذه الطريقة من التعبير فيها تحذير شديد، إذ تحول الكلام من الغيبة إلى الخطاب ليكون المخاطب حاضراً أمام المتكلم يسمع ويتلقى، وذلك أشد تنبيهاً وتحذيراً من المغايبة، قال الرازي: (وانصرف الكلام من الغيبة إلى الخطاب في قراءة العامة، كما انصرف

(١) مغني اللبيب ١/٥٠.

منها إلى الخطاب، والأمر في قوله: ﴿وَأَنْطَلَقْنَا مِنْهُمْ﴾ [ص: ٦]، فكذلك انصرف من الغيبة إلى النهي في قوله: ﴿أَلَا تَتَّخِذُوا﴾^(٢).

ومنع أبو حيان أن تكون "أن" في الآية زائدة، ورد قول عدد من المفسرين، كالرازي^(٣) وابن عطية^(٤)، قال أبو حيان: (ولا يجوز أن تكون "أن" زائدة، ويكون "لا تتخذوا" معمولاً لقول محذوف، خلافاً لجوز ذلك إذ ليس من مواضع زيادة "أن")^(٥).

ويختلف التقدير الذي يقتضيه المعنى حين يكون المصدر المؤول مشتقاً على "لا" النافية، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، قال أبو حيان: (أي: "حقيق عليّ قول الحق")^(٦).

وتفسير أبي حيان لها بأنه "حقيق عليّ قول الحق" يذهب بالمعنى المراد وهو القصر المفيد لامتناع موسى عن أن يقول على الله شيء إلا الحق، ومعلوم ما بين الإثبات بطريقة القصر، والإثبات بطريقة غير القصر إذ في القصر نفي كل قول يقوله موسى على الله

(٢) مفاتيح الغيب ٢٠/٢٩٧.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المحرر الوجيز ٣/٣٩٩.

(٥) البحر المحيط ٧/٥.

(٦) المصدر السابق ٥/١٢٨.

يصح تأويله بالمصدر الصحيح بل ينبغي أن يبقى على هيئته ليفي بالمعنى الذي جاء عليه النظم.

المبحث الثاني:

"أن" وفعل الأمر:

يكثر مجيء فعل الأمر مدخولا للحرف المصدرية "أن" فيضفي على دلالة المصدر المؤول خصوصية، ويزيد في دقة تفاصيل المصدرية التي سيقى في التركيب، وأثرت على الأصل الذي يكون فيه المضارع صلة لها، فالمعاني التي يوحى بها فعل الأمر لها خصوصية تابعة من بنيتها التي هو عليها في العربية، ومن مقتضياتها الدلالية، وما يتعلق بمعناه من دلالة الإلزام، والإيجاب على الفور دون تراخ. وقد نقل ابن هشام في المغني^(٣) عن أبي حيان منعه أن يوصل فعل الأمر بـ"أن" المصدرية، لكن المطلع على تفسير أبي حيان المشهور "البحر المحيط" يجد خلاف ذلك، إذ يظهر له عناية أبي حيان بمواضع هذه الأداة، فقد وقف عند مواضعها كثيرا، وناقش كلام من سبقوه، ومما جاء في تفسيره أن هذه الأداة يقع فعل الأمر صلة لها، وأكد في غير ما موضع وبين معناه، وأشار لغرضه البياني، ففي قوله تعالى:

﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ ۗ قَالَ الْكٰفِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ ۗ ﴾ [يونس: ٢] يقول

(٣) قال في المغني: (كونها توصل بالأمر، والمخالف في ذلك أبو حيان، زعم أنها لا توصل به وأن كل شيء سمع في ذلك فـ"أن" فه تفسيرية). ينظر مغني اللبيب ٤٤/١.

وإثبات قول واحد هو الحق، ولا يلزم هذا المعنى من "حقيق علي قول الحق".

وقال النيسابوري: (أنا حقيق على قول الحق أي واجب علي أن أكون أنا قائله)^(١). وهو تفسير يشبه كلام أبي حيان، بل هو أبعد منه عن نظم الآية المقتضي للقصر بطريق النفي والاستثناء، فوجب المحافظة في هذه الآية خاصة، وفي نظيراتها فلا يؤول المصدر بالصريح بل يحفظ على صورته لئلا يختل النظم، أو يقصر عن الوفاء بالمعنى المراد.

ونظير ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ۗ ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، قال أبو السعود: (عطف بيان للميثاق أو متعلق به أي بأن لا يقولوا الخ والمراد به الرد عليهم والتوبيخ على بتهم القول بالمغفرة بلا توبة والدلالة على أنها افتراء على الله تعالى وخروج عن ميثاق الكتاب)^(٢). فإن المصدر المؤول هنا يبين حقيقة الميثاق الذي أخذ عليهم في الكتاب، فجاء المصدر المؤول عطف بيان، أو متعلقا به بأن يقدر حرف جر محذوف قبل الحرف المصدرية، وكلا الحالين لا يظهر مضمون الميثاق إلا بالمصدر المؤول، على أن اشتماله على النفي الاستثناء يجعل تأويله بالمصدر الصريح محلا بالمعنى.

ومن لطيف المعنى الذي يظهره المصدر المؤول أن النفي هنا يشبه النهي، لذلك فالمصدر المؤول هنا لا

(١) غرائب القرآن، وרגائب الفرقان للنيسابوري ٢٩٦/٣.

(٢) إرشاد العقل السليم ٢٨٨/٣.

مصدر واقع بعد "أن" فالإنذار اقتضى الأمر، لإبادة صورة التراخي من نفس المخاطب، والتبشير جاء بصيغة الماضي الدالة على التحقق، فعطف بغير "أن" ليقترب الفعل من نفس المخاطب فلا يلي العاطف إلا البشارة بهذه الصيغة التي لا مقدمات قبلها.

وقد استشكل أبو حيان عطف المصدر المؤول حين يكون صلته فعل أمر على مصدر آخر صلته فعل مضارع، والذي عليه أهل العلم أنه لا يمتنع، وذلك لأن في الفعل الوارد بصيغة الأمر غرضاً بلاغياً هو العدول إلى صيغة الأمر للتنبية على أهمية ما يكون بعده، وإعطائه مزيد عناية، فإن الأمر بدخول الإسلام يتبعه أمر عظيم وهو الاستقامة عليه، والتمسك به، فإن إقامة الوجه للدين كناية عن الانصراف إليه، والمضي في وجهته، لذلك غيرت الآية صيغة الفعل إلى الأمر ليكون أجلب للخاطر، وأقرب لعناية الناظر.

يقول عند قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١٠٤) وَأَنَّ أَقَمَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿ [يونس: ١٠٤ - ١٠٥]: (يحتمل أن تكون على إضمار فعل أي: "وأوحى إلي أن أقم، فاحتمل أن تكون مصدرية، واحتمل أن تكون حرف تفسير، لأن الجملة المقدره فيها معنى القول، وإضمار الفعل أولى، ليزول قلق العطف لوجود الكاف، إذ لو كان "وأن أقم عطفاً على "أن أكون" لكان التركيب "وجهي" بياء المتكلم، ومراعاة

أبوحيان: (يجوز أن تكون "أن" المصدرية الثنائية الوضع، لا المخففة من الثقيلة، لأنها توصل بالماضي، والمضارع، والأمر، فوصلت هنا بالأمر، وينسبك منها معه مصدر تقديره: "إنذار الناس"، وهذا الوجه أولى من التفسيرية، لأن الكوفيين لا يثبتون لـ"أن" أن تكون تفسيرية، و[أولى] من المصدرية المخففة من الثقيلة لتقدير حذف اسمها، وإضمار خيرها، وهو القول، فيجتمع فيها حذف الاسم، والخبر، ولأن التأصيل خير من دعوى الحذف والتخفيف)^(١).

وهذا النصّ الواضح يبين أن أبو حيان يرجح في الآية "أن" المصدرية وصلتها فعل أمر، بل يستبعد أن تكون تفسيرية، أو مخففة من الثقيلة، كما يشير إلى وقوع المصدر موقع المجرور بحرف الجر الباء المحذوف قبل "أن" وهو موضع يكثر فيه حذف حرف الجر. غير أن المصدر الذي قدره أبو حيان لا يفني بالمعنى، لأن مجيئه على هيئة فعل الأمر مراد قصداً دون الاسم، لما في فعل الأمر من الإيجاب، والإشعار بوجود السرعة في الإنذار، وعدم التراخي، وأن ذلك مما ليس فيه خيار، أو تردد، ليقع الأمر من المخاطب "وهو النبي صلى الله عليه وسلم" موقعا عظيما يحضه على تبليغ الرسالة، كما أن فيه إشارة إلى أهمية الإنذار، باختلاف هيئته عن هيئة التبشير التي جاءت بصيغة الماضي، فيجوز أن يكون التقدير: "وأن بشر الذين آمنوا" ولكن روعة النظم تقل حين يقدر المصدر بالصريح أو يحول الفعل البشارة إلى

(١) البحر المحيط ٩/٦.

فعند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرَجُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، يوضح الشهاب المراد من مجيء الفعل على صيغة الأمر، حيث يقول: (اقتلوا أنفسكم "أي: تعرّضوا بها للقتل" يعني أنّ المراد بالقتل إمّا مباشرة ما يؤدي إليه أو حقيقته، وفي "أنّ" هذه قولان؛ فقليل مفسرة، وقليل مصدرية، ولا يضرّه زوال الأمر بالسبب لأنه أمر تقديري)^(٣). ومعنى كونه أمرا تقديريا أنه بدخوله في حيز "أن" يفهم منه الأمر تقديرا حين ينسب مع المصدر فيؤول اسما. أي أنه لا يزول عن النظم معنى الأمر الذي فهم من الصيغة، ولولا الصيغة لما ساغ اعتبار الأمرية في الخطاب.

كما نرى في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرَجُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، دلالة للمصدر المشتمل على فعل الأمر ليست في المصدر الصريح، ومن تلك الدلالة الإشارة إلى الأمر صراحة ليفيد معنى الإلزام ووجوب إيجاد الفعل، ولو كان ذلك على معنى "ولو أنا كتبنا عليهم قتلهم أنفسهم" لما ظهر الأمر صراحة إذ فيه معنى الخطاب من الله، وليس هذا التأويل من باب المصدر النائب عن فعله في مثل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَتَخْتَمِرُوهُمْ فُشِدُوا بِالْأَنْفِاقِ﴾ [محمد: ٤]، - فإن

المعنى فيه ضعف، وإضمار الفعل أكثر من مراعاة العطف على المعنى^(١).

فقد ذهب إلى أنه لا يستقيم العطف إلا إذا كان المصدر المعطوف على هيئة "وأن أقم وجهي للدين حنيفا"، وهذا الاشتراط التدقيقي من أبي حيان لا يحتاجه المقام البياني في اعتبار "أن أقم وجهك" معطوفا على "أن أكون من المؤمنين" لأن الذي دعاه لذلك تقديره المصدر المؤول بالمصدر الصريح فيكون: "وبإقامة وجهي للدين الحنيف"، والأولى بقاء المصدر المؤول على هيئته مع صلته الفعلية، ليكون فعل الأمر هو المراد بعينه، وفي كلام أبي حيان قبل هذا ما يعني عن الذهاب لما قدره، قال: (وأن أقم" يحتمل أن تكون معمولة لقوله: "أمرت"، مراعى فيها المعنى. لأن معنى قوله: "أن أكون" "كن من المؤمنين"، فتكون "أن" المصدرية صلتها الأمر. وقد أجاز ذلك النحويون فلم يلتزموا في صلتها ما التزم في صلوات الأسماء الموصولة من كونها لا تكون إلا خبرية)^(٢).

والمصدر المؤول إذا أول حُمل معناه على المصدر الصريح فتذهب صورة الأمر وهيئته من الجملة، وذلك ما يجعل الفعل الواقع في صلة المصدر لا معنى لصيغته، وليس هذا على إطلاقه، بل الصحيح أنه مقصود بجيئه على تلك الصورة، ولذلك لا يصح تفسيره بعموم معنى الحدث المفهوم من مادة الفعل دون النظر لصيغته.

(١) البحر المحيط ٦/١١٢.

(٢) البحر المحيط ٦/١١٢.

(٣) المصدر السابق.

وما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [نوح: ١]، يظهر فيه فرق في التأويل بالمصدرية عن الوجه الذي يجعل "أن" تفسيريته، واستبعد فريق من أهل العلم دلالتها على التفسيرية لغياب معنى القول قبل "أن" وعدم وفاء "أرسلنا" بمعنى القول دون حروفه، وقد جرى بين العلماء خلاف حول فعل الأمر بعد "أن" إذا جعلت تفسيرية وليس في الكلام معنى القول دون حروفه، أو أولت بمصدر، والمصدر قال الطيبي: (حق الصلة أن تكون جملة، تحتمل الصدق والكذب، لأن الغرض من وصلها بما تكون معه في معنى المصدر، والأمر والنهي دالان على المصدر)^(٢).
فالمصدر المؤول حينئذ يشتمل على فعل أمر هو نفسه مصدر، ولذلك قال الزمخشري: (والمعنى: أرسلناه بأن قلنا له: أنذر، أي: أرسلناه بالأمر بالإندار)^(٣). ليتخلص من الإشكال، ولا ريب أن الغرض من مجيء الأمر صلة لـ "أن" مقصود معناه قبل معنى المصدرية الذي يلابسه، ونقل الألوسي عن الكشف قوله: (لو قيل إن التقدير: "وأرسلناه بالأمر بالإندار" من دون إضمار القول - لأن الأمرية ليست مدلول جوهر الكلمة بل من متعلق الأداة فيقدر بالمصدر تبعا وفي أمر المخاطب اكتفى بالصيغة تحقيقا - لكان حسنا)^(٤).

المصدر هنا نائب عن فعله أي فاضربوا الرقاب ضربا ففيه من التأكيد ما في الأمر الصريح وزيادة المصدرية، وليس ذلك متحققا حي يؤول بمثل: (ولو أنا كتبنا عليهم قتلهم أنفسهم)، لأنه هنا يخلو من التأكيد الذي في المصدر النائب عن فعله، فليس هنا إلا المصدر المؤول بلا فعل سابق ينوب عنه.

ثم لتأمل كذلك اختلاف المقصود؛ من جهة ظهوره، ومن جهة قوة الدلالة في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، ففي الآية تحتمل "أن" التفسيرية، وتحتمل المصدرية، واحتمالها للتفسيرية ناظر إلى تقدم لفظ النداء قبلها، فيشبه أن يكون ما بعد "أن" مفسرا لمضمون النداء، إلا أن الوجه الآخر الذي تدل فيه "أن" على المصدرية يفيد معنى الأمر بلا تفسير لما سبقه، فلا يدمج معنى أن التفسيرية وما بعدها في معنى النداء، بل تستقل أن بالمصدرية فيكون النداء غير الأمر، وذلك يؤدي معنيين أحدهما النداء، في قوله: ﴿سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾، والآخر الأمر الذي يظهره المصدر المؤول. وظهور صورة فعل الأمر في المصدر المؤول تناسب مجيء الفاء الدالة على عدم التراخي في الاستجابة، قال أبوحيان: (وعطف "فآمننا" بالفاء مؤذن بتعجيل القبول، وتسبب الإيمان عن السماع من غير تراخ، والمعنى: "فآمننا بك، أو برينا")^(١).

(٢) الكشف ٣٤٧/٢.

(٣) فتوح الغيب للطيبي ٢٨/١٦.

(٤) روح المعاني للألوسي ٦٩/٢٩.

(١) البحر المحيط ٤٧٣/٣.

خطاب يناسبه ويفهمه. ولا بد حينئذ أن يكون ما بعد "أن" نصًّا في الخطاب، وكذلك لا يلزم أن يكون المذكور هو ذات اللفظ، بل يصح أن يحكيه القرآن بالقول ترجمة عما أوحاه الله لها مما ينزل منزلة القول في خطابه لها.

وفعل الأمر بعد أن المصدرية يصور حقيقة المأمور به، فهو يشعر بالبشرى فيعجل المسرة، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشُرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [فصلت: ٣٠]. فالبشرى في الآية لم تحتج إلى واسطة لفظية ليتلقاها المؤمن، بل جاءته مباشرة كأنه يسمعها من قول الله تعالى له، وكأنه حوَّط بها دون واسطة.

وقد يشعر فعل الأمر بصعوبة المأمور به، لما في صيغة المخاطبة بفعل الأمر مباشرة من الإلزام بإيجاد الفعل بلا تراخ كما هو مدلول فعل الأمر في الأصل، فهو أكثر دلالة على وجوب إيقاع الفعل من المصدر الصريح، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنبِيئًا﴾ [النساء: ٦٦] إذ في الآية أمر بالخروج من الديار وهو شاق، وتصوير المشقة يكون مع صيغة الأمر، فجيء بصيغة الأمر لتنفيذ تأكيد وجوب الإتيان بالفعل حال الأمر، وهيئة الفعل الأمرية فيها زيادة في إيقاع المشقة في نفوسهم، وقد أكدت الآية أنه لو كان الأمر بقتل النفس، والخروج من الديار على

والواقع أنه حيث تساوى المعنى في المصدرية أو في المفسرة فإن ذلك من ثراء الدلالات القرآنية، وغزارة المعاني التي يحتملها التركيب، لأن كلا من المفسرة والمصدرية في مثل هذه الآيات الكريمات يظهر معه صريح الأمر بالفعل، إلا أن الناظر يجد فارقا في التقدير، ففي قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مریم: ١١]، جعل بعض أهل العلم "أن" محتملة للتفسيرية، والمصدرية؛ قال أبو البقاء: (يجوز أن تكون مصدرية، وأن تكون بمعنى "أي")^(١). ووافقه الزمخشري^(٢)، وابن عطية^(٣).

غير أن اعتبار "أن" تفسيريته لفعل "أوحى" لا يبدو وجيهاً، لأن وحيه لقومه لا يكون بالكلام، بل بإشارة أو أيماء، أو نحوهما، كما ينقل ذلك أبو حيان عن أبي عبدالله الرازي عند قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [النحل: ٦٨]، حيث يقول: (قال أبو عبدالله الرازي: "أن"، هي المفسرة لما في الوحي من معنى القول، هذا قول جمهور المفسرين" وفيه نظر. لأن الوحي هنا بإجماع منهم هو الإلهام، وليس في الإلهام معنى القول)^(٤).

فالنحل لا يوحى إليه بمضمون الاتخاذ، إلا أن يقال إن الإيحاء إليه بما يفهمه فلكل مخلوق مع الله

(١) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات

للعكبري ١١١/٢.

(٢) ينظر الكشاف ٩/٣.

(٣) ينظر المحرر الوجيز ٨/٤.

(٤) البحر المحیط ٥٥٩/٦.

هذه الصورة من القوة ووجوب التنفيذ لما فعله إلا القليل منهم.

ويختص الحرف المصدرية "أن" بجواز حذف حرف الجر قبله، وذلك للإيجاز، ولتسهيل اللفظ، والتخفيف في التركيب، وقد تقدم من الآيات ما يبين هذا الغرض البلاغي، ويجليه، وفي قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ لَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتٰبَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا ۗ﴾ [النساء: ١٣١]، جاء لفظ "أن اتقوا" أحف من "بأن اتقوا، وفي الآية فعل "وصى" وهو مما يتعدى بالباء، وقد ذكر أهل العلم أن "أن" المصدرية هنا واقعة في محل جر بحرف الجر المقدر^(١).

وهذه المزية في اشمال النظم على "أن" المصدرية، يرجع إلى الإيجاز، وتقليل اللفظ عند الوفاء بالمعنى، على الرغم من أن المصدر المؤول ليس أوجز لفظاً من المصدر الصريح الذي يؤول به، إلا أن المختار في النظم الشريف، وفي الكلام العالي أنه حيث اقتضى المعنى مجيء المصدر المؤول فإن الصريح لا يفني حينئذ بمعناه، ولا يقوم مقامه، فالإيجاز مخلّ حيث يكون يقتضي المقام إطناباً، ولذا فالمصدر المؤول إطناب حين ننظر في المصدر الصريح، فهو زيادة اللفظ لغرض بلاغي، والذي في الآية ونظيراتها حذف حرف الجر الباء، وحذف الحرف نص البلاغيون على أنه نوع من الإيجاز، وليست العبرة بكثرة اللفظ في الظاهر، فإن المصدر المؤول يدل على المصدر الصريح

وزيادة، فما في المصدر الصريح من الاسمية، وما في المصدر المؤول من الفعلية يكتنزه المصدر المؤول، ولا عكس بين المصدرين في هذه المسألة.

ويأتي المصدر المؤول معطوفاً على نظير له في المعنى، فتظهر فخامة الأسلوب، واتساع المعنى في مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ إِيَّاكَ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَىٰ وَأَمْرًا نَّاسِلِمَ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلٰوةَ وَآتَقُوا ۗ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٧١ - ٧٢]، إذ تشتمل الآيتان على تركيب من الفخامة والحسن، فهذه الطريقة من التركيب التي اتخذها النظم هي طريقة الجزالة في الكلام، كما يقول ابن عطية، فإن مجيء الفعل في المصدر المؤول بلفظ الأمر، معطوفاً على ما يناسب معناه دون لفظه وجه من وجوه البلاغة، قال في ذلك: ("أن أقيموا" بمعنى: وليقيم، ثم خَرَجَتْ بلفظ الأمر لما في ذلك من جزالة اللفظ، فجاز العطف على أن نلغي حكم اللفظ ونعول على المعنى، ويشبه هذا من جهة ما حكاها يونس عن العرب: "ادخلوا الأوّل فالأوّل"، وإلا فليس يجوز إلا "ادخلوا الأوّل فالأوّل"^(٢).

ومراد ابن عطية أن المصدر عطف على مثله في قوله: لنسلم، والتقدير: "وأمرنا أن نسلم، وأن أقيموا"، غير أن ذلك عنده من غير الجائز؛ إذ عطف الفعل المبني على الفعل المعرب، واستجاز أن يكون

(١) ينظر البحر المحيط ٧/٢٤٥.

(٢) المخرر الوجيز ٢/٣٠٨.

وعلى ذلك فإنّ المفسرين لم يجدوا بدا من التأويل بالأمرية لإيضاح المعنى الذي اقتضاه النظم، كما في المصدر المؤول في قوله تعالى: ﴿ مَا قَلَّتْ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة: ١١٧]، إذ يقتضي الأمر الصريح بعد "أن" المحافظة على صورته الأمرية أو مدلولها، فلو فسر بغير هذا المعنى لذهبت دلالة النظم التي جاء عليها، ولذلك لا يصح أن يقال: "ما قلت لهم إلا ما أمرتني به عبادة الله ربي وربكم" فإن هذا تفسير للآية وحمل للمعنى على غير الوجه الذي يقتضيه النظم الشريف، والصحيح أنه لا بد من تقدير يناسب دلالة النظم وإن لم يف به على صورته، وقد ذكر الشهاب الخفاجي أنّ فعل الأمر بعد "أن" المصدرية يقتضي تقديراً خاصاً لا يفى به المصدر الصريح، إذ يقول: ("أن" الموصولة مع فعل الأمر لا تُقدَّر بالعبادة، ولكن بالأمر بها فكأنه قيل: "ما قلت لهم إلا الأمر بعبادة الله")^(٤).

المبحث الثالث:

"أن" والفعل الماضي:

أشار الزمخشري إلى معنى الاستقبال في هذا الحرف، ولكنه استقبل في أصل الدلالة وعمومها، لا في أفراد الاستعمال، فهذا المعنى لا يبقى على إطلاقه حين يليه فعل ماضٍ، فإن إيلاءه الماضي يشير إلى مضي الحدث بما لا يظهر في المصدر الصريح، ثم إن الفعل مع فاعله يظهر فيه صريح الخطاب، إذ يكون الخطاب بالامتنان صادراً من الله

العطف للحرف المصدرية وحده، قال: (اللهم إلا أن يجعل العطف في "إن" وحدها، وذلك قلق)^(١).

وفي الدر المصون، واللباب نقل عن أبي حيان قوله: (وهذا الذي استدركه ابن عطية بقوله اللهم إلا أن إلى آخره هو الذي أراه الزجاج بعينه وهو أنّ "أن أقيموا" معطوف على "أن نسلم" وأنّ كلاهما علة للمأمور به المحذوف وإنما قلق عند ابن عطية لأنه أراد بقاء "أن أقيموا" على معناها من موضوع الأمر، وليس كذلك لأن أن إذا دخلت على فعل الأمر وكانت المصدرية انسبك منها ومن الأمر مصدر، وإذا انسبك منهما مصدر زال منها معنى الأمر)^(٢).

وما يراه أبو حيان من زوال معنى الأمرية فيه نظر، إذ لو زالت الأمرية لكان مجيئه على هذه الصورة لا فائدة فيه، والقرآن منزّه عن هذا، بل المراد هو أن تكون صورة الأمرية حاضرة للمخاطب، وباقية على دلالاتها من وجوب الالتزام بها، فلا يغني عنها المصدر الصريح، وإن أول به "أن" وما بعدها، وقد ردّه ابن هشام في المغني^(٣)، إذ لو صحّ فوات معنى الأمر حين يكون صلة للمصدر لا يختص به الأمر دون الماضي والمضارع، فاتضح أن صورة كل من الأفعال الثلاثة حين يقع بعد "أن" المصدرية مقصود في المعنى، وإلا لناب عنه المصدر الصريح، أو اكتفي عن الثلاثة بأحدها.

(١) المصدر السابق.

(٢) الدر المصون ٤/٦٨٩، واللباب في علوم الكتاب ٨/٢٢٢.

(٣) المغني ١/٥٤.

(٤) حاشية الشهاب ٣/٣٠٣.

تعالى، بما لا يكون مع إضافة المصدر لفاعله في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤]، وذلك أن الخطاب يظهر معه ضمير "نا" الدال على التعظيم في خطاب الله، ولم يكن ليظهر مع المصدر الصريح، لو قيل: "ولولا تثبتنا إياك"، لأن مجيء ضمير التعظيم في مقام صورة الفاعلية أجل منه في صورة الإضافة، ولكل آية في القرآن حقها من النظم. وكذلك فإن جملة "ثبتناك" فيها من خطاب الله لنيبه وإخبار منه تعالى مباشرة، ولا يتحقق ذلك حين يكون بصيغة: "تثبتت الله إياك، أو لك" فإنه بطريقة الغيبة، ومعلوم فضل أسلوب الخطاب على الغيبة في مقام الامتنان، كذلك يتميز "لولا أن ثبتناك" عن "ولولا تثبتنا إياك" بأن الخطاب بالفعل الجامع بين الحدث، والزمن، أقوى إحضارا لروح الحدث من المصدر الخالي من الزمنية المفيدة لحيوية الفعل.

وفي لفظ الجلالة "لولا أن ثبتك الله" يكون الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم من ربه، على طريقة الخطاب عن الفاعل الغائب، وفي "لولا أن ثبتناك" خطاب الله لنيبه على طريقة أن المتكلم هو الفاعل، وبين ذلك فرق يتضح جليا في باب الالتفات.

وكذلك حين يرفد السياق عامل استقبالي غير "أن" المصدرية وما في حيزها من الفعل المضارع، كما في سياق الاستفهام بـ"هل" المفيد للاستقبال، في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ

الغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠]. فإن المصدر الصريح لا يؤدي المعنى بما فيه من الاستقبال ودلالة الزمن التي تشير إلى مجيء استقبالي، وعلى الرغم من إفادة "هل" مع مدخولها للاستقبال إلا أن معنى الاستقبال في المصدر المؤول هو المناسب لسياق الاستفهام والفعل "نظر" الذي لزمه معنى الاستقبال، ويحتمل أن يكون الفعل "قضي" معطوفا على يأتيهم، أي: "وأن يقضى الأمر" إلا أنه جاء في صورة المضى ليدل على سرعة القضاء، وهذا واقع في أخبار اليوم الآخر، ففي قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ﴾ [الكهف: ٤٧]، فإن الحشر جاء على صيغة المضى؛ برغم أنه معطوف على التسيير، وهو واقع في سياقه الزمني متأخرا عنه في الإيجاد، وذلك ليدل على سرعة إيقاع الحشر، وأنه لا يستغرق زمتا طويلا، مع أنه أمر عظيم، ذلك أنه حشر الناس منذ آدم إلى قيام الساعة، وهم من أطراف الأرض، فجيء بالماضي ليدل على أن ذلك كالأمر الذي وقع وانتهى إظهارا لهوانه على الله، فهو سريع الحساب.

ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] فإن ظهور الفعل وفاعله فيه زيادة في المعنى، بما لا يحقق إضافة المصدر لفاعله، إذ إن مضي الفعل فيه معنى تحققه، وفي صيغة الفعل الماضي ما يجعل المتكلم يقر بنعمة المنعم، ومنته، ولا يفيد المصدر الصريح بمعنى الاعتراف بالنعمة كما

للاغاية في القرآن الكريم لوجدت فيها إطالة للزمن، فلا نرى مناسبتها للنظم في الآية.

وتقع في سياق الاستفهام الإنكاري التعجبي، في قوله تعالى: ﴿عُتِلَّ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْمٌ﴾ (١٣) ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم: ١٣ - ١٤]، فهزمة الاستفهام مخففة مع همزة "أن"، قال البيضاوي: (وقرأ ابن عامر وحمة ويعقوب وأبو بكر «أن كان» على الاستفهام، غير أن ابن عامر جعل الهمزة الثانية بين بين أي "الألن كان ذا مال" كدَب، أو: "أنطيعه لأن كان ذا مال")^(٤).

وفي النظم فوائد شريفة إذ وقعت "أن" وما بعدها في موقع المجرور فسبقها حرف همزة يشبه أن تكون مقدرة لاجتماعها مع همزة الحرف نفسه، ولام التعليل مقدرة، لا يقع لغير هذه الأداة، ثم إن الفعل الذي ينسب مع "أن" هو الفعل الناقص "كان" وجاء على صيغة المضى ليشير إلى سبق نعمة الله عليه لما قاله، وهو أنه إنما صدر عنه ما صدر من تكذيب القرآن، فهو يكذب كلام الله، ويحاد الله ورسوله وهو مغتبط في نعمة الله عليه، وهذا غاية الكفر والجحد.

(٤) تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٣٤/٥، والمصنوع في الآية هو الأحنس بن شريق... وقيل: الأسود بن عبد يغوث، أو عبد الرحمن بن الأسود؛ قاله مجاهد. وقيل: الوليد بن المغيرة، عرض على النبي صلى الله عليه وسلم مالا وحلف أن يعطيه إن رجع عن دينه، قاله مقاتل. وقال ابن عباس: هو أبو جهل بن هشام) ينظر لذلك الجامع لأحكام القرآن ٢٣١/١٨.

يوحي به المصدر المؤول المنسب مع الفعل الماضي الدال على تحقق الوقوع وإيجابه.

ومن دلالة الماضي بعد "أن" على سرعة وقوع الفعل، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلًا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَّمَ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩]، إذ يفيد السياق نفي تأخر إبراهيم عن إحضار الطعام لضيفه، في قوله: "فما لبث" أي: "لم يتأخر، ولم يبطئ مجيئه بالعجل الحنيذ"، قال ابن عطية: (ويصح أن تكون "ما" نافية، و "أن جاء" بتأويل المصدر في موضع رفع بـ"لبث" أي: "ما لبث مجيئه")^(١). وهذا التقدير ليس فيه معنى السرعة الذي يفيد مجيء المصدر الفاعل مصدرا مؤولا من "أن" والفعل الماضي، إذ يغيب الزمن حين يتحول المصدر المؤول إلى مصدر صريح، وغياب الزمن من هيئة النظم يزيل عبارة السرعة من النظم، ومن الطريف في تفسير "أن" في الآية ما ذكره أبو حيان عن ابن العربي في قوله: (وجعل بعضهم "أن" بمعنى "حتى"، حكاه ابن العربي)^(٢). و"حتى" هذه هي المفيدة للاغاية^(٣)، وتقديرها هنا يدل على إطالة زمن المجيء فينتفي معنى التعجيل الذي يقتضيه إكرام الضيف، ولذلك فهو بعيد في التفسير، ولو تتبعت مواضع "حتى" المفيدة

(١) المحرر الوجيز ١٨٨/٣.

(٢) البحر المحيط ١٨٠/٦.

(٣) ينظر جواهر الأدب للإربلي ٤٩٥.

في الإنكار، وهذا البناء الخاص في الجملة وقع لمكان "أن" المصدرية في التركيب، إذ جاءت لتحمل معنى التعليل الذي من أجله وقع الإنكار في جملة "عبس وتولى"، فإن العبوس، والتولي هو المستنكر لكنه لم يل الهمزة.

المبحث الرابع:

أن الاستقبالية المؤكدة:

مما عرف في النحو العربي، ويختص بالتراكيب الحرف الزائد، وذلك في حروف المعاني، فالزيادة تقع عند أهل العلم في "أن" المصدرية، وفي حروف الجر، وفي حروف النفي، وتسمى "زائدة، وحشواً، وصله"، تأتي "أن" الاستقبالية في موضع عدها النحاة فيه زائدة^(٢)، ولكنهم لم يسلبوها معنى التوكيد فحق أن يزال عن صفتها لفظ الزيادة لموقعها من الآيات الكريمة، ونؤثر هنا أن تسمى التوكيدية أو المؤكدة.

وأكثر ما يدور في كتب العلماء تسميتها "زائدة" غير أن تعدد التسمية يشير إلى أن فريقاً من العلماء لم يرتض هذه التسمية، وإن كان تسميتها زائدة لا يعني زيادتها عن المعنى، ولكن تورع كثير من أهل العلم عن إطلاق هذا الاسم في القرآن.

قال الزركشي: (واعلم أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين، والصلة والحشو من عبارة الكوفيين)^(٣). ونحن نميل إلى تسميتها المؤكدة، لأنه اسم مأخوذ من معناها الذي سيقت له في الآيات، ويؤكد ذلك قول

وكذلك في قوله تعالى: ﴿عَسَّ وَتَوَلَّى ۝١﴾ "أن" جَاءَهُ الْأَعْمَى ﴿عبس: ١ - ٢﴾ إذ قرئ بـهمزتين "أن" مخففتين تمد كالألف، قال الطبري: (وقد ذكر عن بعض القراء أنه كان يطوّل الألف ويمدها من "أن" جَاءَهُ" فيقول: "آن جَاءَهُ"، وكأنّ معنى الكلام كان عنده: "أن جَاءَهُ الأعمى؟ عبس وتولى")^(١).

وذلك لأن المصدر المؤول دخل عليه الاستفهام الإنكاري، وهو تركيب عجيب، فُدمت فيه الجملة التي حقها التأخير، وهذا التركيب النادر لا يقع إلا مع "أن" المصدرية، كما رأينا في آية الزخرف السابقة، إذ تدخل همزة الاستفهام على "أن" المصدرية، فتفيد إنكار الجملة المتقدمة على الاستفهام، فالإنكار ليس لأن جَاءَهُ الأعمى بل لعبوسه.

وهذا التركيب النادر في الآية ليس كالمعهود ففي الاستفهام الإنكاري يقع المستنكر بعد همزة الاستفهام بلا فاصل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعْبُدُونِ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۝ المائدة: ٧٦﴾، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا اللَّهُ ۝ [الأنعام: ٧١]﴾، فهمة الاستفهام في هاتين الآيتين يليهما الفعل الذي وقع فيه الإنكار، ولكنه هناك جاء على طريقة مختلفة، إذ يتأخر الاستفهام فيلي "أن"، وتتقدم الجملة التي هي الأصل

(٢) ينظر المغني ٣٣، حاشية الصبان ٤١٨/٣.

(٣) البرهان للزركشي ٧٠/٣.

(١) تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) ٢٤/٢١٧، والكشاف ٧/٤٠٠.

آخر، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِجِّيًا يَبُوءُ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [العنكبوت: ٣٣]، دخلت "أن" في هذه القصة، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَّمَ فَمَا لِيكَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩]، تنبيهًا وتأكيديًا على أن الإساءة كانت تعقب المحيي، فهي مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم إذ ليس الجواب فيها كالأول^(٥).

وعبارة الزمخشري في الكشاف هي: ("أن" صلة أكّدت وجود الفعلين مترتبًا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: كما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث؛ خيفة عليهم من قومه، وضاق بهم ذرعا، وضاق بشأنهم وبتدبير أمرهم)^(٦).

ويضاف لكلام الزمخشري قول ابن عاشور: (وذلك لما يعلم من عادة معاملة قومه مع الوافدين على قريتهم، فلم يكن لوط عالما بأنهم ملائكة، لأنهم جاءوا في صورة رجال، فأريد هنا التنبيه على أنّ ما حدث به من المساءة وضيق الذرع كان قبل أن يعلم بأنهم ملائكة جاءوا لإهلاك أهل القرية، وقيل أن يقولوا: "لا تخف ولا تحزن". ولم تقع "أن" المؤكدة في آية سورة هود، لأنّ في تلك السورة تفصيلا لسبب إساءته وضيق ذرعه، فكان ذلك مغنيا عن

ابن هشام: (ولا معنى لـ "أن" الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد)^(١).

وتقع أن المؤكدة بعد "لما" الظرفية الداخلة على الماضي، وهي عند النحاة (حرف وجود لوجود)^(٢)، وكثر وقوعها في القرآن الكريم على هذه الطريقة التأكيديّة، وما دخلت عليه "لما" يشبه ركني الجملة أو جمليتي الشرط من جهة تلازمهما، ولا تدخل بينهما إلا لمعنى اقتضى ذلك الدخول، وكما هو معلوم فإنّ الأداة التي تسمى زائدة عند النحاة تدخل بين المتلازمين وما يشبه المتلازمين، ولا ريب أن لذلك غرضا معنويا، فلا يلتفت لقولهم: (هي التي دخولها في الكلام كخروجها)^(٣).

وأما قول سيبويه: (فأما الوجه الذي تكون فيه لغوا فنحو قولك: "لما أن جاؤوا ذهب، وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك)^(٤)، فلا يلزم منه أن لا معنى لها، بل هو منظور نحوي صرف يتجاوزها من جهة الإعراب، فلا يرى لها أثرا في الحكم الإعرابي في الجملة، فإن "لما جاءوا ذهب، كمثل "لما أن جاؤوا ذهب" من جهة أن الحكم النحوي لم يتغير في كل من الفعلين.

وينقل ابن هشام كذلك في المغني عن أبي حيان قوله: (وزعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى

(١) المصدر السابق.

(٢) ينظر الأصول في النحو ١/٢٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٣ / ٨، وهمع الهوامع ٢/٤٠٦.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/١٢٣٥.

(٤) الكتاب لسيبويه ١٥١-١٥٢.

(٥) ينظر المغني ١/٥٢.

(٦) الكشاف ٣/٤٥٣.

مكان التفصيل، إلا أن على متدبر القرآن أن يتأمل فوارق النظم، فإنه ليس من موضوع ورد على صورتين إلا ويبراد بكل صورة معنى زائد على معنى الصورة الأخرى.

وإذا كان المعنى للجملية حاصلًا بغير دخول "أن" فما الفائدة من دخولها؟، وهل النظم الكريم يشتمل في آياته على لفظ لا يفيد؟، وإذا علمنا أن الكلام العالي لا يقع فيه لفظ زائد غير مفيد؛ فإن القرآن الكريم أحرق بأن يكون كل لفظ فيه مرادًا معناه، مقصودًا في موضعه، وفي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا قَالَ يَا مُوسَى أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ﴾ [القصص: ١٩]، دخلت "أن" بعد الأداة الزمنية "لمّا" لتعطي الزمن بعدًا آخر غير البعد الذي كان له قبل دخولها، وذلك أن الفعل الذي تدخل عليه مباشرة يحمل أزمنة متعددة، منها زمن بدء الفعل وانطلاقه، ومنها زمن امتداد حدوثه، ومنها زمن انقضائه، والأدوات التي تدخل على الأفعال وتعمل في أزمنتها تظهر مقادير الأزمنة، وتظهر كذلك أبعاد تلك الأزمنة التي تنقضي فيها الأحداث لأن الفعل حدث مرتبط بزمن، والفعل الذي تدخل عليه أن المؤكدة لا يكون إلا ماضيًا، ومعلوم أن الزمن في الفعل الماضي لا يشير غالبًا إلى شيء أكثر من وقوعه وانقضائه، فإذا أريد وصف الفعل الماضي باستمرار، أو تجدد، أو تكرار، اجتلبت له صيغة المضارع، فيفهم مع السياق أن المراد بالمضارع حدثًا ماضيًا.

التنبية عليه في هذه الآية، فكان التأكيد هنا ضربًا من الإطناب^(١).

والآية التي يقصدها في سورة هود ابن عاشور هي قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَاءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ [هود: ٧٧]، وما ذكره ابن عاشور قول نفيس، وللمتأمل أن ينظر من جهة أخرى ففي سورة هود لم تدخل "أن" على الرغم من أنها تروي القصة نفسها، وذلك يرجع إلى اختلاف الصورة في الآيتين؛ ففي آية العنكبوت دخلت لتبين وقت المساء التي أصابته فجأة برؤية الرسل، فهي صورة لموقف للحظة رؤيته لهم، ولذلك جرى في الآية بينه وبينهم حوار فقالوا: ﴿لَا تَحْفَ وَلَا تَحْزَنُ إِنَّا مُتَجَوِّكُ وَأَهْلَكَ إِلَّا أَمْرَاتِكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٣٣].

وأما في سورة هود فإن الآية تصف موقفه وحديثه مع نفسه، وليست هي لحظة الحوار التي بينه وبين الملائكة، فكانت الآية خالية من صورة دخول الإساءة عليه فجأة، فالآية تخلو من حديثه مع الملائكة لتبين موقفًا غير الموقف الفجائي السابق، وهذه من خصائص الفروق في التصوير القرآني، فإن في قصص الأنبياء تصويرًا لموقف من جهة، وتصويرًا للموقف نفسه من جهة أخرى، وقد كثر هذا في قصة موسى مع فرعون، وقصة موسى مع السحرة، وقصته مع قومه، فالمتأمل يجد فيها اختلافًا في تصوير أحداث القصة الواحدة في سور القرآن، وليس هذا

(١) التحرير والتنوير ٢٠/٢٤٤.

بيان لكرامة يوسف عليه السلام فإنه لو ظهر في الآيات ما يدل على تراخ زمني في الموقف لكان يصح أن يظن ظاناً أن ارتداد البصر بسبب آخر غير إلقاء القميص على وجهه فتذهب كرامة يوسف وتسببها في إعادة البصر إلى أبيه.

وقد يظهر في بعض المواضع أن تكون "أن" مؤكدة أي "زائدة" بحسب العرف النحوي، ولكن إذا احتملت معنى آخر غير "الزيادة" الذي هو التوكيد، فإن حملها على ذلك المعنى هو الأولى، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ آلَا يَعَذِّبُهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الأنفال: ٣٤]، فقد جعل الأخفش: "أن" في قوله "آلا يعذبهم" زائدة، وينقل أبو حيان عن النحاس قوله: ("لو كان كما قال لرفع تعذيبهم... فكان يكون الفعل في موضع الحال كقوله: "وما لنا لا نؤمن بالله"، وموضع "أن" نصب أو جر على الخلاف، إذ حذف منه حرف الجر، وهي تتعلق بما تعلق به "لهم" أي: "أي شيء كائن أو مستقر لهم في أن لا يعذبهم الله، المعنى "لاحظ لهم في انتفاء العذاب، وإذا انتفى ذلك فهم معذبون ولا بد")^(١).

وكذلك احتمالها التوكيدية "الزائدة" في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا﴾ [إبراهيم: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَايَنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، إذ جعلها الأخفش كذلك زائدة،

ولكن "أن" المصدرية تقتطع من زمن الفعل الذي تدخل عليه لحظة انطلاقه، واستهلال وقوعه، لتوقف الزمن الفعلي عند حدث مهم يسبقه، وفي قصة موسى مع القبطي، نرى كيف استخرجت "أن" المصدرية لحظة انبثاق الإرادة التي يحدث معها فعل البطش، بما يشبه استيقاف الزمن الحداثي لفعل البطش، ونقل الصورة إلى الإرادة التي تسبقه، فاستجمعت الصورة عدة أبعاد لم تكن لتقع لولا "أن" المصدرية التي زوت أبعاد الحدث، وصورت لنا مجموعة من الأحداث التي وقعت والتي لم تقع، وذلك أن البطش لم يقع ولكنه أصبح في تصور المتلقي قريباً من الوقوع، وصورت كذلك الإرادة التي زاحمت البطش في الزمن، وظهرت فائدة السرعة والمبادرة، لكيلا يفصل الزمن بين إرادته البطش، وقول الإسرائيلي "يا موسى أتريد أن تقتلني"، وأضافت بُعداً ثالثاً وهو زمن القول، لفجأة القول الذي صدر من القبطي حينما هم موسى أن يبطش به.

وتفيد "أن" معنى زمنياً متقارب الأبعاد بين مجيء البشير، وإلقاء القميص على وجه يعقوب، وارتداد البصر إليه، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٩٦]، وهذا بيان رفيع للمعجزة الإلهية التي أعادت البصر بسبب إلقاء القميص، وإنما عاد البصر بأمر الله، لكن جعل إلقاء القميص على وجهه هو السبب فيه حكمة، وفيه

(١) البحر المحيط ٣١٣/٥.

لدخولها لأن "لام التعليل" و "حتى" حرفاً جزراً^(٥)، وكى يسبقها "لام" التعليل، وهي حروف مختصة بالأسماء لا تدخل إلا عليها، فإذا وليت الفعل مباشرة لزمها أن يكون بينها وبين الفعل "أن" المضمرة التي تؤول مع الفعل بمصدر صريح.

ويقدر فريق من النحاة^(٦) "أن" المصدرية قبل فعل الأمر "أقيموا" في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، ليتسق عطف الفعل "أقيموا" على الاسم المجرور "ب" القسـط" أي: "أمر ربي بالقسـط وبإقامة وجوهكم"، مثل:

للبس عباءةٍ وتقرَّ عيني

أحبُّ إليَّ من لبسِ الشفوفِ^(٧)

على تقدير "أن" أي: وأن تقر عيني^(٨)، هذا الذي يقتضيه الإعراب، ويقدره ليصحَّ في الآية العطف.

والذي يراه البلاغيون أنّ الانتقال من الخبر إلى الأمر، فيه غرض بلاغي، وليس القصد إلى حذف "أن" لمجرد الاختصار أو التخفيف، بل إحضار صورة الأمر مباشرة، وتغيير طريقة الكلام، وتحديد أسلوبه فيه تنبيه السامع، وجذب اهتمامه، وتطرية لنشاطه

وقد رده صاحب المغني، ورد ما زعمه الأخفش وغيره من أنها تنصب المضارع وهي زائدة، كما يجز الحرف الزائد^(١).

ومن المواضع التي تحتمل فيها الزيادة أن تقع في خبر "عسيتم" في مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، (قال: وخبر عسيتم: "أن لا تقاتلوا"، هذا على المشهور أنها تدخل على المبتدأ والخبر، فيكون: "أن" زيدت في الخبر، إذ: عسى للتراخي، ومن ذهب إلى أنّ "عسى" يتعدى إلى مفعولٍ جعل "ألا تقاتلوا" هو المفعول، و"أن" مصدرية^(٢)).

المبحث الخامس:

إضمار "أن":

تضمّر "أن" المصدرية في مواضع كثيرة من الكلام، فقد نص العلماء على أنها هي الناصبة بعد كل من "لام التعليل، و "حتى" و "كي"^(٣)، قال الرضي: (إضمار "أن" بعد "كي" ظهورها عند الضرورة)^(٤). وأنّ المصدر التي تفهم من هذه الحروف إنما ترجع إلى أن المضمرة بعدها، وذلك لأن المصدر الذي ينسبك بعد هذه الحروف هو المسوغ

(٥) الإنصاف ٤٩٢/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٥/٢.

(٦) الدر المصون ٣٩٦/٥.

(٧) سبق تخرجه ص ٢٦.

(٨) الدر المصون ٣٩٦/٥.

(١) مغني اللبيب ٥١/١.

(٢) البحر المحيط ٥٧١/٢.

(٣) الإنصاف ٤٦٩/٢-٤٧٣.

(٤) شرح الكافية ٧٨١/٢.

العطف بين الفعلين، وترك التقدير أولى من جهة أن الكلام استئناف لا عطف.

وكذلك يقتضي الحكم الإعرابي تقدير "أن" المصدرية قبل الفعل "يريكُم" كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنزِلُ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الروم: ٢٤]، وذلك لكون الفعل "يريكُم" واقعا موقع المبتدأ، ولا يصح أن يكون المبتدأ فعلا، فقدرت "أن" مضمرة ويكون المعنى: "ومن آياته أن يريكُم البرق خوفا وطمعا، قال القرطبي: (المعنى: "أن يريكُم" فحذف "أن" لدلالة الكلام عليه ألا أيها ذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي) (٥).

فيكون الغرض من الحذف هنا الإيجاز، وهو وجه بلاغي شريف.

غير أن الرازي يرى أن مجيء الفعل في هذا الموضع مقصود بلا حاجة إلى "أن" وذلك لتحقيق غرض بياني لا يظهر عند تقدير "أن" مضمرة، فيقول: (قال ههنا: "ومن آياته أن تقوم السماء، وقال قبله: "ومن آياته يريكُم"، ولم يقل "أن يريكُم"، وإن قال بعض المفسرين إنَّ "أن" مضمرة هناك معناه "من آياته أن يريكُم" ليصير كالمصدر بـ"أن"، وذلك لأنَّ القيام لما كان غير متغيّر أخرج الفعل بـ"أن" عن الفعل المستقبل وجعله مصدرا، لأن المستقبل ينبئ عن التجدد، وفي البرق لما كان ذلك من الأمور التي

كما في أسلوب الالتفات، وعد ابن الأثير هذا النوع من العدول الأسلوبية من الالتفات (١).

وعلى الرغم من مكانة الزمخشري في علم البلاغة إلا أنه قدّر فعل "قل" هنا قبل "أن"، أي: "وقل أقيموا" (٢)، وترك التقدير أولى، خاصة حين يهدر المعنى الذي اقتضاه النظم.

وقدّر القرطبي كذلك جملة أخرى قبل المصدر معللة للأمر السابق، فقال: (أي: "أمر بالعدل فأطيعوه، ففي الكلام حذف) (٣).

والحاصل أن هذه التقديرات تسعى لسلامة التركيب النحوي وإقامة الإعراب، وهي تقديرات تتفق والمعنى العام للتركيب، إلا أن بقاء الفعل بلا تقدير يسبقه يحفظ له صورة الأمر المراد بها التنبيه على أهمية المأمور به، فإن الآية اشتملت على معنى عظيم وهو القسط، والعدل، قال ابن عباس، هو لا إله إلا الله، وهو يشمل كل ما هو إحسان من خير وفعل، ثم أتبع بالأمر بإقامة الوجوه عند كل مسجد، وله معان أظهرها هو إقامة صلاة الجماعة أينما أدركتكَ الصلاة (٤)، وهو من أعظم أوامر الدين، فجاء النظم بصورة مخالفة لما في السياق تنبيها على أهمية المأمور به، ولذلك فتقدير المصدر يروم تناسق

(١) المثل السائر ١٣٥/٢.

(٢) الكشف ٩٩/٢.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٨/١٤.

(٤) ينظر تفسير البغوي ١٨٧/٢، وتفسير السمعاني ١٧٦/٢.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٨/١٤، والبيت لظرفه، من معلقته المشهورة، ينظر ديوانه ص ٤٥.

خاليا من متعلقات الاسمية، التي هي الثبات، فيكون إنزاله منزلة المصدر لغرض المعنى الذي يفيد الحدث المفهوم من الفعل، واستدل له بشعر رواه الخليل، وجعل فيه الفعل منزلا منزلة المصدر، قال: ([المعنى] على إنزال الفعل منزلة المصدر من غير ما يسبكه له، كما قال الخليل في قوله:

أريد لأنسى حبها^(٢)

أي: "إرادتي لأنسى حبها"، فيكون التقدير في هذين الوجهين: ومن آياته إرائته إياكم البرق^(٣). ولا يفهم من تقديره المصدر أنه هو المعنى الدقيق للنظم، بل هو تفسير للمعنى، لأن المعنى اقتضى الفعل المنزل منزل الاسم.

وكذلك فإن الفعل "سبقوا" في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبْقُوا إِتْمَهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [الأنفال: ٥٩]، نُزِّل منزلة المصدر ولكنه احتفظ بدلالة الفعلية، وهيئته الماضوية، وقال الزمخشري: (وقيل فيه: أصله أن سبقوا، فحذفت "أن"، كقوله: "ومن آياته يريكم البرق" واستدل عليه بقراءة ابن مسعود رضى الله عنه: "أنهم سبقوا". وقيل: وقع الفعل على أنهم لا يعجزون، على أن "لا" صلة، و"سبقوا" في محل الحال، بمعنى سابقين أي مفلتين

تتجدد في زمان دون زمان ذكره بلفظ المستقبل، ولم يذكر معه شيئا من الحروف المصدرية^(١).

ومراد الرازي بقوله: "المستقبل ينبئ عن التجدد" أن المصدر المؤول يجمع بين الاسمية التي تفيده الثبوت، والفعلية الاستقبالية التي تفيده التجدد أي الحدوث المستقبلي، فدخول أن أكسبه صبغة الاسمية، والفعل المضارع "تقوم" أكسبها صفة التجدد والحدوث المستقبلي، وهذا لا يتحقق في البرق الذي يقع في أزمنة متقطعة، فليس له صفة الثبوت ولذلك لا يسبقه "أن" التي تكسب التركيب صفة الثبوت أي لزوم صفة زمنية ثابتة لذلك خلا "يريكم" من "أن" المصدرية لكيلا يداخله ما يداخل الأسماء من ثبوت الصفة.

وهذه اللفظة الجميلة في كلامه تنسحب على كل مصدر مؤول، فإن تركيبه المكون من "أن" والفعل، يكسبه ما في الاسم من الصفة الثبوت، وما في الفعل من صفة الحدوث والتجدد حين يكون مضارعا.

ولهذا المعنى الشريف يرى أبو حيان أن الفعل منزل منزلة المصدر بلا حاجة إلى "أن" المصدرية، وهو بذلك يشير إلى المعنى الجميل الذي تحمله الآية، بمجيء الفعل

(٢) البيت لكثير عزة، في ديوانه ص ١٠٨.

(٣) البحر المحيط ٣٨٣/٨.

(١) مفاتيح الغيب ٩٥/٢٥.

في محل رفع نسقاً على «الحسنى»، ولا بد حينئذ من إضمار حرف مصدري يصحُّ جعله معه مخبراً عنه بالجار، والتقدير: للذين أحسنوا الحسنى، وأن لا يرهق، أي: وعدم رهقهم، ... والمشهور أنه إذا أُضمرت "أن" في غير المواضع التي نصَّ النحويون على إضمارها ناصبة ارتفع الفعل، والنصب قليلٌ جداً^(٣).

وهذا يؤكد كثرة إضمار "أن" في القرآن عند تعين المعنى، وظهوره، وغرضه تجلية الفعل على صورته الأصلية، وإزالة أثر دلالة الاسم من التركيب، ليبقى الفعل نفسه دالاً على المعنى، فالماضي يدل على الحدث الذي تحقق ووقع في الزمن السابق، والمضارع يدل على التجدد في "يريكم" فلا يظهر معه من علائق الاسم التي تعلق به عند انسياكه مع "أن".

ولذلك لا تجد جمال النظم، وجودة المعنى وصحته إلا عند خلو الفعل منها في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠]، إذ خلا الفعل "آوي" من المصدرية، على الرغم من صحة عطفه على "قوة" كما بين العكبري، ونقله صاحب اللباب^(٤).

هارين^(١). فجعل المعنى على إضمار "أن"، أو على تقدير: "أنهم سبقوا"، وقد منعه بعض أهل العلم^(٢)، ثم إن تكرر إضمار "أن" في عدة مواضع في القرآن الكريم يدل على أنها تضمير لغرض بلاغي حين يكون المراد ظاهراً، وإضمارها هنا لغرض ظهور الفعل في صورته الأصلية بلا تأول.

وواضح أنه لا يصح في هذا الموضوع صيغة الفعل المضارع، ولا الاسم الصريح، لأن صيغة الماضي تدل على الماضي الذي أرادت الآية نفيه من حساب الكافرين، ولذلك قرأ ابن مسعود "أنهم سبقوا" وفيه معنى الماضي تحديداً، ليبقى معنى الماضي قائماً، ومعنى الفعلية خالياً مما في الاسم من الثبوت، خاصة أن الفعل من الأفعال الداخلة على جملة اسمية أصلها المبتدأ والخبر، ومعلوم أن خبر المبتدأ يصح أن يقع جملة فعلية بغير "أن" المصدرية، لهذا دخل الفعل الناصب لمفعولين "يحسبن" على أن الجملة الاسمية وحفظت صورتها في التركيب الجديد.

ومما جاء فيه إضمار "أن" قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [يونس: ٢٦]، أنه

(٣) الدر المصون ١٨١/٦

(٤) اللباب في علم الكتاب ٥٣٥/١٠

(١) الكشف ٣٣١/٢

(٢) ينظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٦٢٩/٢

الخاتمة:

خامسا: تضمّر "أن" في الجملة مع غير الحروف التي تعمل باعتمادها على "أن"، فيذهب حكمها الإعرابي، ويبقى مدلولها وأثرها في المعنى، وقد تكرر في القرآن الكريم، وهو مما يحتاج معه الحكم النحوي إلى تأويل، ولكن لا يصح إهدار المعنى الذي سيقت فيه الجملة خالية من "أن" مع ظهور الحاجة لتقديرها.

سادسا: ترد "أن" المؤكّدة في القرآن الكريم، وقد جرى في اصطلاح النحاة تسميتها بـ"الزائدة"، وأثر البحث تسميتها بالمؤكّدة لارتباط هذه التسمية بوظيفتها في الجملة، ويتعلق بالمعنى التأكيدي معان أخر لم تكن لتظهر لولا موقع "أن" المؤكّدة في النظم. سابعا: تكثر المعاني البلاغية باختلاف توجيه النحوي الذي تحتمله التراكمات المشتتة على "أن" المصدرية، والفروق الدلالية قائمة على توجيهه، فيحسن بالباحث توخي ما يناسب السياق القرآني، ومقاصد القرآن، وجزالة السياق.

المصادر والمراجع:

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، بتحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، مكتبة الخانجي، جدة.
- ٢- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود العمادي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت.

الحمد لله الذي أتم لنا هذا البحث من فضله، إنه غفور شكور، وبعد فقد يسر الله دراسة الحرف المصدرية "أن"، وتتبع مواضعه في القرآن الكريم، واختلاف دلالاته حين ينسبك مع كل فعل من الأفعال الثلاثة، وتعدد المعاني باختلاف السياق الذي يرد فيه. وقد ظهر جليا أن هذا الحرف له أثر في الفروق الدلالية في النظم القرآني، كما أن لأهل العلم وقفات جليلة عند مواضع المصدر المؤول في القرآن الكريم، وقد اعتنى به المفسرون، وعموم علماء العربية، وبعد ختام الدراسة ظهرت نتائجها على النحو التالي:

أولا: أهمية الدراسة البلاغية لأدوات النظم، وأثرها في دلالة الآيات.

ثانيا: تتعدد الوجوه البلاغية في الموضوع الواحد الذي يرد فيه المصدر المؤول في القرآن الكريم.

ثالثا: تفسير المصدر المؤول بالمصدر الصريح لا يستقيم في كل موضع في القرآن، بل المحافظة على هيئة المصدر المؤول هي المناسب لبيان مراد الآية.

رابعا: المصدر المؤول يجمع بين خصائص الجملة الفعلية لتركيبه من "أن" والفعل، وبين بعض من خصائص الاسم الذي هو المصدر الصريح المقابل له في المعنى، وذلك يثري الدلالة، ويضفي للنظم جزالة، وذلك مما هو مقصود في النظم القرآني لسعة دلالة الآيات، وشمول معانيه بأقل الألفاظ.

- ١١- تفسير القرآن ، لأبي المظفر السمعاني، بتحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، دار الوطن، الرياض .
- ١٢- تفسير النسفي، المسمى مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لعبدالله بن أحمد النسفي، بتحقيق زكريا عميرات، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين بن قاسم المرادي، بتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، دار الفكر العربي، بيروت.
- ١٤- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ، مطبعة الرسالة، دمشق.
- ١٥- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٦- الجمل في النحو، للنخيل بن أحمد الفراهيدي، بتحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ، دار المعرفة، بيروت.
- ١٧- الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي الحسن قاسم المرادي ، بتحقيق د. فخر الدين قباوة، محمد نديم، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ٣- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات لأبي البقاء العكبري، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبدالحسين الفتلي، لم تحدد طبعته، أو تاريخها، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- ٦- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عرفات العشا حسونة، لم تحدد طبعته، أو تاريخها، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- ٧- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، حققه حققه يوسف مرعشلي، وآخران، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، دار المعرفة، بيروت.
- ٨- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، بتحقيق الدكتور علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- ٩- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، غير محدد الطبعة أو تاريخها، الدار التونسية، تونس.
- ١٠- تفسير البغوي المسمى، معالم التنزيل في تفسير القرآن، لمحيي السنة، أبي مُحَمَّدِ البغوي، بتحقيق عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٥- رصف المباني لأحمد بن عبدالنور المالقي، بتحقيق د. أحمد الخراط، الطبعة الأولى، لم يحدد تاريخها، مجمع اللغة العربية، دمشق.

٢٦- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الألوسي البغدادي، لم تحدد طبعته، أو تاريخها، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٧- شرح الفارسي على كتاب سيويه، لأبي علي الفارسي، بتحقيق محمد يوسف القاضي، الطبعة الأولى ٢٠١٦، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

٢٨- شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهرري، الطبعة الأولى، لم تحدد طبعته، أو تاريخها، دار الفكر، بيروت.

٢٩- شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الأسترابادي، لم تحدد طبعته، أو تاريخها، دار المعرفة، بيروت.

٣٠- شرح المفصل، لابن يعيش، لم تحدد طبعته، أو تاريخها، مكتبة المتنبّي، القاهرة.

٣١- غرائب القرآن، ورغائب الفرقان للنيسابوري، لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي.

٣٢- بتحقيق الشيخ زكريا عميرات، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ١٤١٦هـ بيروت.

١٨- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، بتحقيق د. حامد أحمد نيل، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، مكتبة النهضة المصرية، مصر.

١٩- حاشية الصبان على الشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان، لم تحدد طبعته وتاريخها، مطبعة الحلبي، القاهرة.

٢٠- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي، لم تحدد طبعته، أو تاريخها، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢١- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمن الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، دار القلم، دمشق.

٢٢- ديوان الخنساء، بتحقيق د. إبراهيم عوضين، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، مطبعة السعادة، القاهرة.

٢٣- ديوان طرفة بن العبد، بشرح الأعلم الشنتمري، بتحقيق درية الخطيب، ولطفي الصقال، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م، دار الثقافة، دولة البحرين.

٢٤- ديوان كثير عزة، جمع ودراسة د. أحسان عباس، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ، نشر دار الثقافة، بيروت.

عبدالسلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٩- معاني القرآن وإعرابه لأبي
إسحاق الزجاج، دار عالم الكتب،
الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٠- مغني اللبيب عن كتب
الأعاريب، ابن هشام الأنصاري،
بتحقيق سعيد الأفغاني، ومحمد علي
حمد الله، ومازن المبارك، الطبعة الأولى
١٩٦٤، دمشق.

٤١- المفصل في علم العربية، لجار الله
الزخشري، وبذيله المفصل بشرح أبيات
المفصل، لأبي فراس النعماني الحلبي،
الطبعة الثانية، لم يحدد تاريخها، دار
الجيل، بيروت.

٤٢- المقرب، لابن عصفور
الأشبيلي، بتحقيق أحمد الجبوري وغيره،
لم يحدد طبعته أو تاريخها، وزارة
الأوقاف والشؤون الدينية، طبع بمطبعة
العاني بغداد.

٤٣- همع الهوامع شرح جمع الجوامع،
لجلال الدين السيوطي، عني به محمد بدر
النعماني، لم يحدد طبعته، أو تاريخها،
دار المعرفة.

٣٣- الكتاب، لسبيويه، تحقيق
عبدالسلام هارون، الطبعة السادسة
١٤٣٤هـ، مكتبة الخانجي القاهرة.

٣٤- الكشاف عن حقائق التنزيل،
وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل، لجار
الله الزخشري، تحقيق محمد الصادق
قمحاوي، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ،
مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٣٥- واللباب في علل البناء والإعراب
لأبي البقاء العكبري، بتحقيق د. عبد الإله
النهان، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ، دار
الفكر، دمشق.

٣٦- اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص
سراج الدين الحنبلي النعماني، بتحقيق عادل
أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد
معوض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ، دار
الكتب العلمية، بيروت.

٣٧- المثل السائر في أدب الكاتب
والشاعر، لضيء الدين بن الأثير، قدمه
وعلق عليه، د. أحمد الحوفي، ود. بدوي
طبانة، لم يحدد طبعته، أو تاريخها، دار
نخضة مصر، القاهرة.

٣٨- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،
لأبي محمد ابن عطية الأندلسي، بتحقيق